# 03

# مشاركة المرأة وفهم أفضل للجوانب السياسية

**"إذا كان هدف عملية السلام هو مجرد إنهاء العنف، فمن غير المحتمل اعتبار النساء - اللاتي نادرًا ما يكُن الأطراف المتحاربة - مشاركات شرعيات. ولكن، إذا كان الهدف هو بناء السلام، فإنه من المنطقي اكتساب مدخلات أكثر تباينًا من باقي المجتمع."**

**ماري أورايلي، وأندريا أو سوليباهين وثنيا بافلهولز،**
إعادة تصور صنع السلام: دور المرأة في عمليات السلام «1»

# نقاط بارزة من قرارات مجلس الأمن

## القرار 1325

يحث الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها

## القرار 1820

يحث الأمين العام ومبعوثيه الخاصِّين على دعوة النساء إلى المشاركة في المناقشات ذات الصلة بمنع وحل النزاع، وصون السلام والأمن، وبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع

2000 — 2008 — 2009

## القرار 1889

يحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية على اتخاذ مزيد من التدابير لتحسين مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام، *[...]* بما في ذلك من خلال تعزيز مشاركتها في صنع القرار السياسي والاقتصادي في المراحل المبكرة من عمليات الانتعاش، من خلال *[...]* منها تعزيز الدور القيادي للمرأة وقدرتها على المشاركة في إدارة المعونات والتخطيط لها، ودعم المنظمات النسائية، والتصدي للمواقف المجتمعية السلبية حول قدرة المرأة على المشاركة على قدم المساواة

## القرار 2122

يطلب إلى الأمين العام ومبعوثيه وممثليه الخاصين في بعثات الأمم المتحدة موافاة المجلس، في إطار الإحاطات التي يقدمونها بانتظام، بآخر ما يستجد من معلومات عن مدى التقدم في دعوة المرأة بطرق منها، إجراء مشاورات مع المجتمع المدني بما فيه، المنظمات النسائية، إلى المشاركة في المناقشات المتصلة بمنع نشوب النزاع وتسويته وصون السلام والأمن وبناء السلام بعد انتهاء النزاع

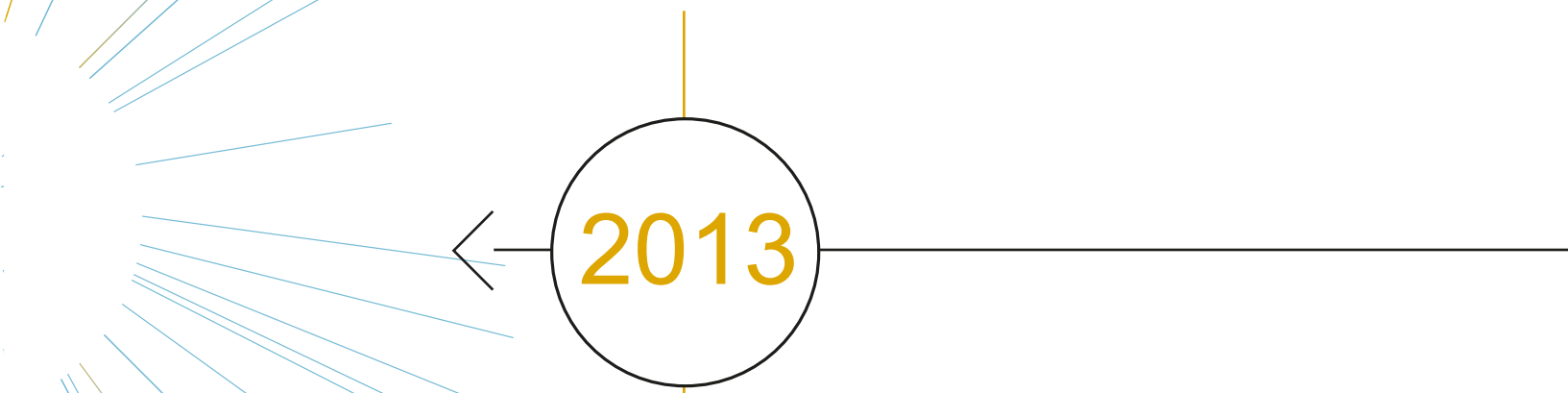


## القرار 2122

ويعرب كذلك عن اعتزامه تضمينها أحكاما بشأن تيسير مشاركة المرأة بصورة كاملة وتوفير الحماية التامة لها في: التحضير للانتخابات وفي العمليات السياسية وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي عمليات إصلاح القطاع الأمني والجهاز القضائي وعمليات إعادة الإعمار الأوسع نطاقا في فترة ما بعد انتهاء النزاع وذلك حيثما كانت هذه المهام من المهام المكلفة بها البعثة

لطالما شاركت المرأة في مفاوضات السلام وفي بناء السلام، ولكنها تقوم بذلك دائمًا على المستوى غير الرسمي ونادرًا ما تكون مرئية بالنسبة لصناع السلام الرسميين والمحافظين عليه. قامت النساء بمحاصرة المباني، لإجبار الزعماء على البقاء داخلها، كما حدث في ليبيريا؛ وانتخبن أنفسهن كقوة ثالثة، مثل النساء في إيرلندا الشمالية؛ وطالبن بأن تكون العدالة جزءًا من عملية السلام، كما فعلت أمهات بلازا دي مايو؛ ونظمن المسيرات في شتى أرجاء البلاد للدعوة إلى السلام، كما هو الحال بالنسبة لجماعة 'النساء ذوات الزي الأسود' في صربيا. على الرغم من جهودهن المخلصة، لا تُسجِّل الإحصائيات التي جمعتها المنظمات الدولية، والتي تركز على العمليات الرسمية، إلا نسبة مئوية صغيرة، إن وجدت، من النساء المشاركات في صنع السلام.[2] ونتيجة لذلك، فقد تم تخصيص قدر كبير من الجهود والبرامج على المستوى الدولي لتضمين المرأة في عمليات السلام الرسمية والسياسة الرسمية للبلد المعني.

على المستوى الفني، أدى هذا إلى توجيه قدر كبير من أموال الجهات المانحة إلى برامج المرأة التي تحاول تطوير القيادة السياسية للمرأة في العمليات الرسمية. وهذا أمرٌ هام، وينبغي أن يكون هناك جهد مستدام لزيادة أعدادهن، نظرًا لأن الأبحاث تشير إلى أن لهذا أثرًا كبيرًا. ولكن، لابد أن ننظر إلى 'السياسة' و'صنع السلام' بشكل مختلف - ليس كمجموعة من الجهات الفاعلة حول طاولة المفاوضات فحسب، ولكن كعملية شاملة داخل مجتمع يتسم بالشمول والتنوع ويعكس مصالح المجتمع بأسره. تميل البرامج الحالية التي يقدمها المجتمع الدولي إلى أن تكون ضيقة للغاية: فهي تهدف إلى مجرد وضع جسد امرأة لها بعض الخبرات الفنية أمام طاولة المفاوضات.

معظم البيانات التي يتم جمعها وتوزيعها على نطاق واسع تدور حول هذا الرقم. كما هو مبين أدناه، وبرغم أن لهذا تأثيرًا مباشرًا، فإنه يجب أن يكون هناك التزام جماعي وتغيير نوعي في فهم سياسة 'الإدماج' في سياق مواقف النزاع، وبخاصة من قِبل مؤسسات مثل إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة ومثيلاتها في الدول الأعضاء. على مدار السنوات الأخيرة، حدثت بعض التغيرات الإيجابية داخل هذه المؤسسات، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه. وتمثل تقوية القدرات في مجال الشؤون الجنسانية إحدى طرق المضي قدمًا.

بفضل البيانات التجريبية الجديدة أصبح من الصعب على المشككين أن يرتابوا في الأثر الإيجابي لقيادة المرأة ومشاركتها في عمليات السلام. ويقدِّم هذا الفصل مجموعة متنامية من الأبحاث التي تربط بين دمج المرأة في عمليات السلام - بما في ذلك الحوارات الوطنية وتنفيذ اتفاقات السلام في مرحلة ما بعد النزاع - وبين تحقيق سلام أكثر دوامًا واستقراراً. كما يلقي الضوء على الممارسات الجيدة وفجوات التنفيذ ويقترح توصيات شاملة للمضي قُدمًا.

## تضمين المرأة في عمليات السلام

لم يوضع أشهر الاتفاقات الدبلوماسية التي أبرمت في 2015، والذي حظي بأكبر قدر من الحفاوة، لإنهاء حرب، بل لمنع نشوبها. فبعد سنوات عديدة من المفاوضات الفاشلة وعقود من العداوة، توصلت جمهورية إيران ومجموعة من البلدان تتألف من الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا إلى صفقة تاريخية للحد من برنامج إيران النووي. كانت احدى الخصائص الهامة لهذا الإنجاز الدبلوماسي، القيادة البارزة لثلاث سيدات، فيديريكا موغيريني وهيلغا شميدت من الجانب الأوروبي ووينديي شيرمان من الولايات المتحدة. فقد استكملن العمل الذي قامت به امرأة أخرى، هي كاثرين آشتون، كبيرة الدبلوماسيين لدى الاتحاد الأوروبي حتى أواخر عام 2014. وقد نسب زملاؤهن الفضل إليهن في الجانب الغربي لقيادتهن المفاوضات وضمان التوصل إلى اتفاق.[3] إلا أن هذا مشهد غير شائع بكل تأكيد.

لا تزال العديد من الجهات الفاعلة في مجال الوساطة وتسوية النزاعات تقاوم تضمين النساء، زاعمين أن هناك نقص في الأدلة التي تثبت الأثر الإيجابي لمشاركة المرأة.[4] وهي قلقة من تحميل العملية أكثر مما تطيق أو إخراجها عن مسارها، وتؤكد أن أدائهم كوسطاء لا يستند على الإدماج بل على الفاعلية.[5]

**التعريف الخاطئ لكلمة 'فعّال'.** ينتكس أكثر من نصف عمليات السلام التي تؤدي إلى نتائج مرة أخرى ويعود النزاع خلال السنوات الخمس الأولى. تشير الناشطات، وهنّ محقات في ذلك، إلى تاريخ صنع السلام المليء

بالأمثلة على محاولات الوساطة الفاشلة واتفاقات السلام المعطلة التي تثبت أن النماذج التقليدية لا يمكن تبريرها من خلال الافتراضات القائمة بشأن ما ينجح وما لا ينجح. وكما علّقت إحدى النشاطات، فإن عددًا قليلاً من المرضى يمكن أن يختاروا جراح قلب احتمال نجاحه 50 في المائة، ولكن المجتمع الدولي يستمر في اختيار نماذج تشغيل ذات معدل فاعلية منخفض، حتى حين تقدَّم إليه الأدلة على وجود خيارات أفضل.[6]

> *تشير الناشطات، وهنّ محقات في ذلك، إلى تاريخ صنع السلام المليء بالأمثلة على محاولات الوساطة الفاشلة واتفاقات السلام المعطلة التي تثبت أن النماذج التقليدية لا يمكن تبريرها من خلال الافتراضات القائمة بشأن ما ينجح وما لا ينجح.*

إن مسألة 'الفعالية'، و'الأمور التي تنجح'، هي في نفس الوقت مسألة أساسية في تبريرات دمج المرأة. ويعتمد العمل الدعوي الذي يستند إليه القرار 1325 على حجة أنه بموجب أحكام المساواة الموجودة في وثائق حقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية السيداو، فإن للمرأة الحق في التمثيل الكامل والمتساوِ. وتدعم هذه الحجة ما تقدمه الأبحاث الحديثة من أدلة قوية على ارتباط مشاركة المرأة بتحقيق نتائج أفضل بوجه عام، ومن أن شمول عمليات السلام، والنهج الديمقراطي لتسوية النزاعات هما من الأمور الحاسمة لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين.[7] ورغم استمرار التشكيك في هذا سواء صراحةً أو ضمنيًا، إلا أن مجموعة الأدلة التجريبية تشير إلى أن الدور الإيجابي الذي تلعبه مشاركة المرأة يستمر في النمو.[8]

**الآثار الإيجابية لتضمين المرأة**

بناءً على البحوث التي قام بها معهد جنيف للدراسات العليا ما بين عامي 2011 و2015، وعلى تحليل متعمق شمل 40 عملية سلام منذ انتهاء الحرب الباردة، أثبت الأكاديميون أن الحالات التي استطاعت فيها الجماعات النسائية ممارسة تأثير أقوى على عملية المفاوضات، كانت فرصها أعلى بكثير في التوصل إلى اتفاق مقارنة بالحالات التي كانت فيها الجماعات النسائية ضعيفة التأثير أو غير مؤثرة.[9] في الواقع، تم التوصل إلى اتفاق في جميع الحالات تقريبًا التي شاركت فيها المرأة وكان تأثيرها قويًا. **وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط التأثير القوي للمرأة على عملية التفاوض ارتباطًا إيجابيًا بزيادة احتمال تنفيذ الاتفاقات.** وبتحليل اللجان التي شُكِّلَت بعد اتفاق السلام لتنفيذ الجوانب الرئيسية - بدءًا من وضع مسودة دستور جديد واعتماده إلى مراقبة نزع التسلح أو وقف إطلاق النار، إلى إنشاء لجان تقصي الحقائق والمصالحة - خلصت الأبحاث إلى أنه كلما كان تشكيل هذه اللجان بطريقة شاملة منصوصًا عليه تحديدًا في الاتفاق، كلما زادت فعاليتها من الناحية العملية.[10]

على الرغم من ادعاءات خطر زيادة الأعباء على العمليات من خلال دمج المرأة، إلا أنه لم تكن هناك حالة واحدة أثرت فيها مشاركة مجموعات المرأة المنظمة سلبيًا على عملية السلام في أيٍ من دراسات الحالة الأربعين هذه، وهي ملاحظة لا تنطبق على بعض الجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى.[11] بل على العكس، **فإن أحد أكثر الآثار المتكررة لمشاركة المرأة في عمليات السلام يتمثل في الضغط لكي تبدأ المفاوضات أو تُستأنف أو تنتهي حين يتوقف الزخم أو تتعثر المحادثات.**

تتكامل هذه النتائج مع التحليل الإحصائي الذي أجري مؤخرًا بناءً على مجموعة بيانات تتألف من 181 اتفاق سلام وقِّعت ما بين 1989 و2011.[12] وعند التحكم في المتغيرات الأخرى، فإن عمليات السلام التي شملت النساء كشاهدات و/أو موقِّعات و/أو وسيطات و/أو مفاوضات شهدت زيادة مقدارها 20% في احتمال استمرار اتفاق السلام لمدة عامين على الأقل.[13] وتتزايد هذه النسبة المئوية بمرور الزمن، حيث تتحقق زيادة مقدارها 35% في

***العلاقة بين تأثير المرأة في عمليات السلام وبين نتائج العمليات وتنفيذها[14]***

| تأثير المرأة في العملية | المفاوضات جارية | لم يتم التوصل إلى اتفاق | تم التوصل إلى اتفاق/لم يتم التنفيذ | تم التوصل إلى اتفاق/تنفيذ جزئي | تم التوصل إلى اتفاق/ تم التنفيذ | تم التوصل إلى اتفاق/ جاري التنفيذ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| غير موجود إلى ضعيف | | اتشيه (1999 - 2003)<br>كولومبيا (1998 - 2002)<br>جورجيا -أبخازيا (1997 - 2007)<br>مولدوفا (1992 - 2005)<br>قبرص (1999 - 2004) | *رواندا* (1992 - 1993)<br>تركيا أرمينيا (2008 - 2011)<br>عملية جنيف بين إسرائيل وفلسطين | *إسرائيل فلسطين -أوسلو* (1991 - 1995)<br>*مالي* (1990 - 1992) | *طاجيكستان*(1993 - 2000) | قيرغيزستان (2013 - الآن) |
| متوسط | الأتراك - الأكراد (2009-2014) | مصر (2011 - 2013)<br>سريلانكا (2000 - 2004) | *إريتيريا* (1993 - 1997)<br>*الصومال* 1 (1992 - 1994)<br>*الصومال* 2 (2001 - 2005)<br>دارفور (2009 - 2013)<br>الصومال 3 (1999 - 2001)<br>توغو (1990 - 2006) | جزر سليمان (2000 - 2014)<br>مقدونيا (2001 - 2013)<br>نيبال (2005 - 2012) | أفغانستان (2001 - 2005)<br>بنين (1990 - 2001)<br>*السلفادور* (1990 - 1994) | |
| قوي | | فيجي (2006 - 2013) | | غواتيمالا (1989 - 1999)<br>المكسيك (تشبياس) (1994-1997)<br>بوروندي (1996 - 2013)<br>شمال مالي (1990 - 1996) | جمهورية الكونغو الديمقراطية (1999-2003)<br>كينيا (2008 - 2013)<br>ليبيريا (2003 - 2011)<br>إيرلندا الشمالية (2001 - 2013)<br>بابوا غينيا الجديدة (1997 - 2005)<br>*صوماليلاند* (1991 - 1994)<br>جنوب *أفريقيا* (1990- 1997) | اليمن (2011 - 2014) |

*الحالات المكتوبة بالخط المائل تم الانتهاء منها قبل صدور القرار 1325

احتمال استمرار اتفاق السلام لمدة 15 عامًا.[15] ويستند هذا إلى الدراسات الكمِّية السابقة بشأن الصلة بين شمول عمليات السلام وبين جودة اتفاقات السلام واستدامتها. وقد ثبت وجود ارتباط واضح بين النماذج الأكثر انفتاحًا للمفاوضات وبين ارتفاع احتمال تماسك الاتفاقات الناتجة ومنعها الانتكاس والعودة للنزاع. على وجه التحديد، تنخفض احتمالات فشل اتفاقات السلام بنسبة 64 في المائة حين يشارك فيها ممثلو المجتمع المدني.[16]

ركّز التحليل السابق لعمليات السلام المراعية للجوانب الجنسانية على ما تقدمه المرأة إلى طاولة المفاوضات فيما يتعلق بتناول حقوق المرأة أو القضايا الاجتماعية. والأمر الذي لم يُدرَس بنفس القدر هو ما تقدمه المرأة أيضًا إلى طاولة المفاوضات - أي تغير الديناميات. وتشير البحوث، بصورة متزايدة، إلى أن **التأثير على الفعالية يأتي نتيجة جلب المرأة لميزة خاصة وهي بناء التوافق في الحوار العام، الذي ليس بالضرورة أن يكون بشأن القضايا، ولكن بشأن الحاجة إلى إنهاء المحادثات وتنفيذ الاتفاقات.**[17] ويمثل هدف بناء التوافق هذا قيمة خاصة بالنسبة لمحادثات السلام. فهو يؤكد حقيقة أنه من المهم الإقرار بأن مشاركة المرأة يجب ألا تعني أنها مسؤولة عن قضايا المرأة فحسب. بل ينبغي أن يسمح لها بالمشاركة وأن تكون من بين صانعات القرار بشأن النطاق الكامل للقضايا التي تضمها عملية السلام.

يتعلق التحول الآخر الذي تشارك فيه المرأة بتعميق عوائد السلام وآثارها على بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع. ونحن نعلم أن المرأة حين توضع في مركز عمليات الأمن والعدالة والتعافي الاقتصادي والحكم الرشيد، فستصبح متلقية مباشرة لمجموعة من عوائد السلام بما في ذلك خلق الوظائف والخدمات العامة. ويعني هذا أن النتائج الإيجابية للسلام سوف تصل أسرع إلى المجتمعات المحلية. على سبيل المثال، بدون سبل المعيشة والتمكين الاقتصادي، ونظرًا لأن نسبة الأسر التي تعولها نساء تزداد بشدة أثناء النزاع وبعده، فإن النساء والفتيات يجبرن على أعمال منخفضة العائد ومرتفعة المخاطر، مثل ممارسة الجنس من أجل البقاء، مما يبطئ من تعافي المجتمع المحلي وعودته إلى الأوضاع الطبيعية، ويعمِّق الفقر والاستياء لدى الأطفال. ومع الحصول على فرص لتوليد الدخل والأمن الاقتصادي نتيجة لنتائج اتفاق السلام العادلة، تميل النساء إلى أن تكون أسرع استثمارًا في رفاه الطفل وتعليمه، وبناء الأمن الغذائي، وإعادة بناء الاقتصادات الريفية، والإسهام بدرجة كبيرة في الاستقرار على المدى الطويل (انظر الفصل رقم 7: *بناء مجتمعات مسالمة*).

باختصار، تضمين النساء على طاولة مفاوضات السلام يُحول الديناميات باتجاه الانتهاء من المحادثات وتنفيذ الاتفاقات، ويحدد منظورًا مراعياً

## التركيز على

### عملية السلام في الفلبين[18]

في مارس/آذار 2014، وقعت الحكومة الفلبينية مع جبهة تحرير مورو الإسلامية اتفاق سلام شامل أنهى 17 عامًا من المفاوضات. ويمهد اتفاق السلام الطريق نحو إنشاء كيان سياسي مستقل جديد يُدعى "بانغسامورو" في جنوب الفلبين.

يتضمن اتفاق السلام أحكامًا قوية بشان حقوق المرأة: حيث تذكر ثمان من بين مواده الستة عشر آليات مشاركة المرأة في الحكم والتنمية أو الحماية ضد العنف. وكان هذا نتيجة مباشرة لمشاركة المرأة في المفاوضات، والتي ارتكزت على تاريخ طويل من قيادة المرأة على المستويين المحلي والوطني عبر السنين، بما في ذلك ما تم في فترة قيادة رئيستين - كورازون أكوينو وبعد ذلك غلوريا ماكاباغال-أرويو، وكلاهما لعبتا دورًا هامًا في إعادة بدء المفاوضات مع الجماعة المتمردة.

حدث التحول الهام عام 2001، حين تم تعيين امرأتين للمرة الأولى في الفريق الحكومي الذي يضم خمسة أعضاء. ومنذ ذلك الحين تضمن كل فريق للتفاوض تعينه الحكومة امرأة واحدة على الأقل. وفي وقت توقيع الاتفاق الشامل في 2014، كان ثلث الجالسين إلى طاولة المفاوضات من النساء. كما كانت الجهات الحكومية الأخرى التي دعمت العملية (المستشار الرئاسي والأمانة والفريق القانوني وفرق العمل الفنية) إما تحت قيادة نساء أو تتكون في معظمها من النساء. في ديسمبر/كانون الأول 2012، أصبحت ميريام كورونيل-فيرير أول امرأة ترأس الفريق الحكومي. وقد اختير جميع النساء بسبب عملهن السابق من أجل السلام في ميندناو، وخبرتهن في المفاوضات والقضايا الفنية، وتمثيلهن لدوائر هامة عبر عملهن في الحركة النسائية. وقد طالبن بأن تشمل المحادثات جهودًا موسعة للتوعية والمشاركة العامة، بما في ذلك إجراء حوار وطني في 2010 أدى إلى تقرير نهائي أصبح أساسًا للمناقشات ويرجع إليه الفضل في دعم حلول القضايا الشائكة على طاولة المفاوضات. كما مثلت المرأة ما يقرب من ثلث أعضاء اللجنة الانتقالية التي أسندت إليها مهمة وضع مسودة القانون الأساسي لبانغسامورو، وهو ما يكافئ وثيقة دستورية لهذا الكيان السياسي الجديد.

وفي الوقت ذاته، دعمت جماعات المجتمع المدني النسائية العملية من خلال الإجراءات الجماعية لمنع المفسدين من إخراج العملية عن مسارها. على سبيل المثال، في أعقاب الاتفاق الإطاري لعام 2012، اندلع العنف لمدة ثلاثة أسابيع بين الجماعة المتمردة وبين القوات المسلحة، وقادت النساء مظاهرات سلمية للضغط على كلا الجانبين لإيقاف العنف والحفاظ على زخم المباحثات.

أدى تأثير المرأة على المفاوضات إلى العديد من الفقرات و الأحكام التي تؤثر مباشرة على تمكينهن وحقوقهن في الكيان السياسي الجديد. وقد عارضت جبهة تحرير مورو الإسلامية في بداية الأمر مشاركة المرأة في المفاوضات، ولكنها في النهاية قامت بتعيين امرأة لتمثيل جانبها، ووضعت نهاية لاعتراضاتها على تولي المرأة للمناصب العامة. ولابد أن يخصص الكيان السياسي المستقل المقترح خمسة في المائة على الأقل من التمويل الرسمي للتنمية الذي يتلقاه تحديدًا للبرامج التي تستهدف النساء. سيتم إنشاء آلية تشاور للنساء وسوف يتم تضمين النساء في مجلس زعماء بانغسامورو، وفي الحكام ورؤساء البلديات وممثلي الشعوب الأصلية. سوف يتم إنشاء برامج اقتصادية للقوات التي سيتم تسريحها من نساء جبهة تحرير مورو الإسلامية. تشترط مسودة القانون الأساسي لبانغسامورو على برلمان بانغسامورو القادم أن يسن قانونًا يقر بالدور الهام للنساء في بناء الدولة والتنمية وأن يتخذ خطوات لضمان تمثيلهن، بما في ذلك تمثيلهن في البرلمان. أعلنت الحكومة عن إنشاء ستة مراكز تدريب للمرأة والسلام في إقليم بانغسامورو المقترح.

للاعتبارات الجنسانية وشاملاً بشأن قضايا الحكم والعدالة والأمن والجوانب المتعلقة بالتعافي في اتفاق السلام. ويمكن أن تساعد هذه المخاوف، إذا تم التعامل معها، على بناء سلام قوي ومستدام، وعودة أسرع إلى سيادة القانون، وزيادة الثقة في الدولة الجديدة.[19] كما تُوسِّع مشاركة المرأة من عملية السلام إلى دوائر أكبر تتخطى حدود الأطراف المتحاربة والمفسدين المحتملين. وقد أقرت الجهات الفاعلة الدولية والوطنية في بناء السلام بأن الإقصاء الاجتماعي يمكن أن يكون أحد العوامل الهامة في تحريك النزاع، وأن الشمول يوسِّع أعداد أصحاب المصلحة الذين لهم استثمار في نظام الحكم مما يعمِّق الاستقرار. ويعد هذا من الأمور الهامة خصوصًا فيما يتعلق بدمج المرأة. تساعد مشاركة المرأة في ضمان قبول اجتماعي أوسع والتزام باتفاق السلام من قِبل المجتمعات المحلية والمتأثرين بالنزاع، والذين سوف يتأثرون أيضًا بإعادة بناء المجتمع الجديد.

## بوادر للتقدم في صنع السلام بصورة شاملة، ولكنّ الطريق لا يزال طويلاً

في عام 2010، أثناء الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد القرار 1325، تم إلقاء الضوء على قلة التقدم بشأن إدماج المرأة التي تدعو إلى القلق - والتي يمكن القول بأنها القيمة الأكثر رمزية في جدول الأعمال بأسره. وقد تعهدت الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية باتخاذ إجراءات أقوى. وبعد ذلك بخمس سنوات، حدثت تحسينات ملحوظة.

**أولاً، حدث ارتفاع ملموس في عدد الإشارات إلى المرأة في نصوص اتفاقات السلام.** من بين 1168 اتفاق سلام موقَّع ما بين يناير/كانون الثاني 1990 ويناير/كانون الثاني 2014، تشير 18 في المائة منها فقط إلى المرأة أو إلى نوع الجنس. ولكن، عند النظر إلى ما قبل وبعد اعتماد القرار 1325، فإن الفرق يبدو جليًا. **قبل عام 2000، تضمنت 11 في المائة منها فقط مثل هذه الإشارة. بعد عام 2000، ارتفعت هذه النسبة المئوية إلى 27 في المائة.**[20] ورغم أن هذه النسبة المئوية لا تزال منخفضة، إلا أن الاتجاه يبدو مشجِّعًا. وطبقًا لما تم رصده من قِبل إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة باستخدام المؤشرات العالمية بشأن تنفيذ القرار 1325، فقد تضمنت 50 في المائة من اتفاقات السلام الموقعة في 2014 إشارات ذات صلةٍ بالمرأة والسلام والأمن،[21] بزيادة عن نسبة 22 في المائة في عام 2010.[22]

**ثانيًا، تزداد فرصة ورود هذه الإشارات في الاتفاقات التي شاركت فيها الأمم المتحدة.** منذ صدور القرار 1325، احتوت 38 في المائة من جميع الاتفاقات على ذكر المرأة أو المساواة بين الجنسين حين كانت الأمم المتحدة طرفًا في المفاوضات.[23] وقد ارتفع هذا الرقم بنسبة كبيرة في السنوات الخمس

**النسب المئوية لاتفاقات السلام التي تشمل إشارة إلى النساء على الأقل (1990 إلى أكتوبر/تشرين الأول 2000 ونوفمبر/تشرين الثاني 2000 إلى 2015)[24]**

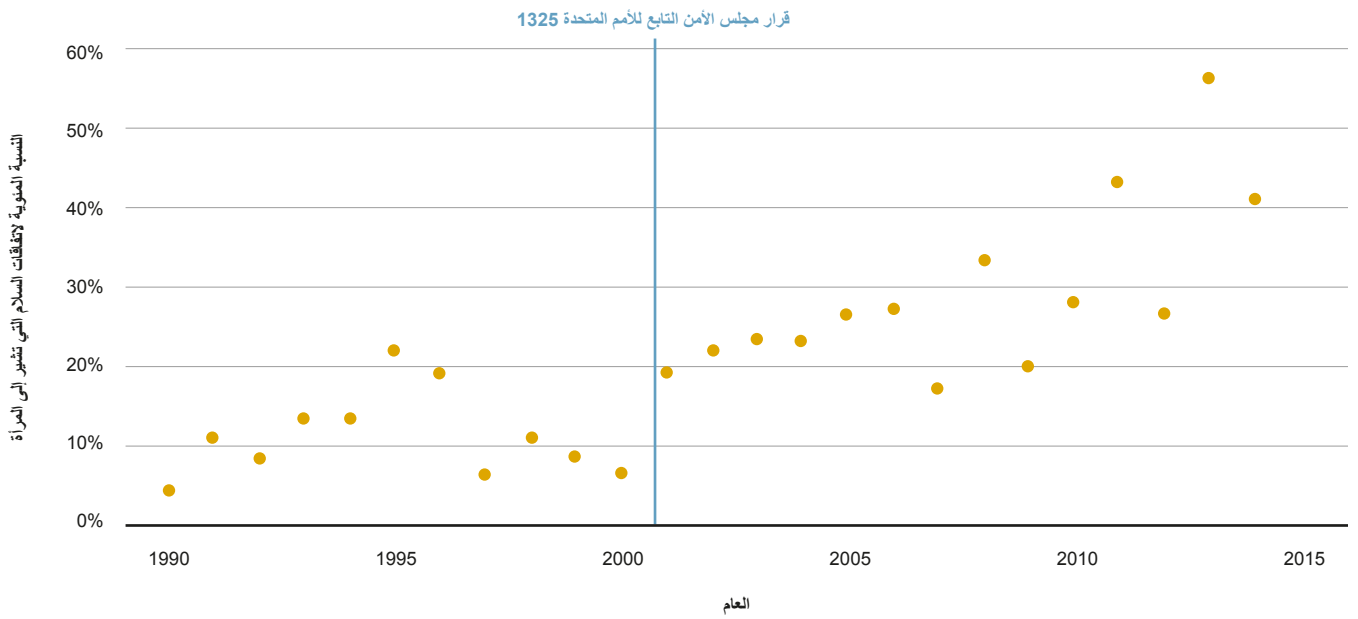

الأخيرة. ومن بين ستة اتفاقات نتجت عن مفاوضات أو حوارات وطنية بدعم من الأمم المتحدة في 2014، احتوت أربع منها (67 في المائة) منها على إشارات ذات صلة بالمرأة والسلام والأمن.[25]

**ثالثاً، تصبح هذه الإشارات بالتدريج أقل رمزية.** فقد انتقلت من كونها إشارات عامة للمساواة لتصبح التزامات أكثر صرامة بمشاركة المرأة في مختلف جهات صنع القرار، والترتيبات الأمنية، والإجراءات المحددة التي تؤثر على المرأة مثل تناول العنف ضد النساء والفتيات.[26] على سبيل المثال، ارتفع وجود النص الذي يسجل العنف الجنسي المتعلق بالنزاع كفعلٍ محظور في ترتيبات وقف إطلاق النار التي تدعمها الأمم المتحدة بمقدار ثلاثة أضعاف ما بين 2010 و2014.[27] في بوروندي، نجحت المرأة في تضمين أحكام بشأن حرية الزواج والحق في اختيار الشريك ضمن اتفاق السلام. في غواتيمالا، قامت المنظمات النسائية بالتنسيق مع ممثلة المرأة على طاولة المفاوضات لاستحداث التزامات تقضي بتنصيف التحرش الجنسي كجريمة جنائية جديدة وإنشاء مكتب لحقوق المرأة من الشعوب الأصلية.[28] وبالإضافة إلى ذلك، تم ذكر الحصص التشريعية للمرأة في 80 في المائة من جميع اتفاقات تقاسم السلطة.[29] وعلى العكس، في الحالات القليلة التي لم ينص فيها اتفاق السلام ولا الإطار الانتخابي التالي على حصص لمشاركة المرأة في السياسة، كانت أعداد النساء الممثلة في المجالس التشريعية متدنية بصور غير عادية ولا تزيد عن الآحاد.

**رابعًا، أصبح تضمين الخبرات في الشؤون الجنسانية في فرق دعم الوساطة، والتشاور مع المنظمات النسائية ممارسةً معتادة.** طبقًا لنتائج الرصد الذي قامت به إدارة الشؤون السياسية، قامت الأمم المتحدة بتقديم الخبرات في الشؤون الجنسانية إلى 88 في المائة من العمليات ذات الصلة في 2013 ولكن تم تقديمها إلى 67 في المائة فقط في 2014.[30] إلا أن هذا يمثل تحسنًا ملحوظًا عن نسبة عام 2011 التي كانت تبلغ 36 في المائة. وبالمثل، تضمنت نسبة 88 في المائة من جميع عمليات السلام التي شاركت فيها الأمم المتحدة في 2014، مشاورات منتظمة مع المنظمات النسائية، وهو ارتفاع ملحوظ بالمقارنة بنسبة 50 في المائة في عام 2011.[31] ولكن المشاورات التي تمت لأغراض هذه الدراسة والتقييمات الداخلية لإدارة الشؤون السياسية كلاهما أشار إلى أن هذه الاجتماعات كانت في بعض الأحيان عبارة عن أحداث رمزية - تفتقر إلى الإعداد الجيد والتمثيل والمتابعة.[32] على الرغم من توفير الخبرات في الشؤون الجنسانية بطريقة منهجية من خلال فريق خبراء الوساطة الاحتياطي التابع للأمم المتحدة وقائمة كبار الخبراء الفنيين، فإن الطلب الإجمالي من الأطراف المتفاوضة لهذه المهارات لا يزال أقل بصورة كبيرة بالمقارنة بمجالات أخرى من خبرات فريق الوساطة الاحتياطي. بالإضافة إلى ذلك، حتى حين يشارك خبراء الشؤون الجنسانية، فإنهم لا يكونون دائمًا جزءًا من فرق التخطيط الاستراتيجية وفي بعض الأوقات ينحصر دورهم في مناقشات حول عمليات المسار الثاني. ويرد أدناه تحليلٌ أكثر تفصيلاً للظروف التي يمكن أن تجعل هذه المشاركات أكثر فعالية.

**خامسًا، المشاركة الإجمالية للنساء في عمليات السلام تتجه نحو الزيادة، على الرغم من البطء الشديد في المعدَّل.** في عام 2012، أشارت دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أنه من بين عينة تمثيلية تضم 31 عملية سلام كبرى ما بين 1992 و2011، كان هناك اثنان في المائة فقط من الوسطاء الرئيسيين وأربع في المائة فقط من الشهود والموقعين، وتسع في المائة من المفاوضين من النساء.[33] بينما وجدت دراسة صدرت عام 2008 قامت بمسح 33 عملية تفاوض من أجل السلام أن 4 في المائة فقط من المشاركين كنّ من النساء.[34] وفي عام 2014، وجد أن هناك نساء يشغلن مناصب عليا في 75 في المائة من عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها، بالمقارنة بنسبة 36 في المائة فقط عام 2011.[35] وفي السنوات الأخيرة، شهدت مباحثات السلام الرامية إلى تسوية النزاع في كولومبيا والفلبين على وجه الخصوص مشاركة نسائية أكبر بصورة ملحوظة إما كمندوبات أو موقعات في العمليات الرسمية.

يمكن أن يحدد الوسيط أو الأطراف إجراءات الاختيار للمشاركة، أو أن يتفق عليها رسميًا من قِبل مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة.[36] وقد تضمنت مثل هذه الإجراءات الدعوات والترشيحات والانتخابات والمشاركة المفتوحة (وهي معتادة في معظم المشاورات العامة) ومن خلال الإعلان العام عن مناصب شاغرة داخل لجان التنفيذ الرئيسية. وتتسم أكثر عمليات الاختيار نجاحًا من ناحية الدمج بالشفافية، وهي تنفَّذ من خلال الناخبين بالإضافة إلى الحصص أو غيرها من التدابير الخاصة المؤقتة بالنسبة للنساء. حين يتحدد الاختيار حصريًا من خلال الأطراف المتحاربة، فمن المحتمل أن تنخفض قدرة المرأة على التأثير على المحادثات، وبخاصة فيما يتعلق بتمثيل مخاوف المساواة بين الجنسين.

**من المهم ملاحظة أن التحسن في مجرد الأعداد لا يعني بالضرورة أن النساء يستطعن التأثير بصورة فعالة على المفاوضات وأن يسهمن في تشكيل تنفيذها.** المؤشرات المذكورة، رغم أهميتها في إبراز التقدم المحرز، عادة ما تُخفي الواقع الذي لا زال يُقصي النساء من صنع القرار ويحد من مشاركتهن لتصبح مجرد إيماءات رمزية أو تعبيرية. وكما توضح الأدلة، فإن فوائد مشاركة المرأة لا تتحقق بالكامل إلا حين تكون هناك مشاركة ذات جودة عالية وفرصة سانحة للتأثير.[37]

## التركيز على

### عملية السلام في كولومبيا[38]

حين انهارت محادثات السلام بين الحكومة وبين القوات المسلحة الثورية في كولومبيا في أوائل عام 2002، استمرت العديد من المنظمات النسائية في الإصرار على الحاجة إلى إيجاد حلول سياسية، وتمهيد الطريق مرة أخرى للمفاوضات المستقبلية. في غياب محادثات رسمية وعلى الرغم من التذمر الشعبي الهائل من عمليات السلام، قامت النساء بتنظيم مسيرات وطنية للحفاظ على بقاء مطالبتهن بالسلام أمام أعين الجماهير. كما عملن في صمت في الأقاليم للتصدي للعنف المتصاعد: حيث قمن بالوساطة في النزاعات في مجتمعاتهن المحلية؛ عن طريق عقد الحوارات المباشرة مع الجماعات المسلحة لإطلاق سراح الرهائن، ومنع العنف والتشريد؛ واستعادة الأطفال الذين تجندهم الجهات الفاعلة المسلحة؛ ورفع الحواجز من على الطرق لتأمين ممر للأغذية والأدوية والأشخاص.

وحين انطلقت جولة جديدة من مباحثات السلام في النرويج أواخر عام 2012، كان جميع الجالسين إلى طاولة المفاوضات، باستثناء وسيطة نرويجية واحدة، من الرجال. في المحادثات الرسمية، كان جميع المندوبين المفوضين وجميع المفاوضين من الذين كان يبلغ عددهم ثلاثين مفوضًا من الجانبين، باستثناء واحدة فقط، أيضًا من الرجال. ولكن، بعد عام واحد، أدى الحشد النسائي والدعوة المستمرة، مصحوبة بالدعم الدولي، إلى أن تمثل المرأة ما يقرب من ثلث الوفود من كل جانب في محادثات السلام في هافانا، كوبا. وبالإضافة إلى ذلك، كان نصف المشاركين على الأقل في جميع المشاورات العامة بشأن مباحثات السلام من النساء، وأنشئت لجنة فرعية معنية بالشؤون الجنسانية لضمان تضمين المنظور الجنساني في عملية السلام، و تضمين وجهات نظر النساء في المفاوضات. وتشغل العديد من النساء الآن مناصب قيادية ومناصب استشارية فنية رئيسية في المؤسسة الحكومية التي تقود المفاوضات، وهي مكتب المفوض السامي للسلام. وقد تلقى أعضاء الوفود والميسرين كلاً من المعلومات الفنية بشأن الأبعاد الجنسانية لكل بند من جدول أعمال المباحثات، بالإضافة إلى زيارات مؤثرة بقوة من قِبل العديد من الوفد للضحايا من جميع أطراف النزاع، وأغلبيتهم من النساء.

قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة القطري تحت قيادة المنسق المقيم في كولومبيا، الدعم لمشاركة المرأة في جميع هذه الجوانب - بدءًا من المشاورات العامة، إلى زيارات الضحايا لمدينة هافانا، إلى مشاركة الوفود ذاتها. كما كان من ضمن أوجه الدعم عقد القمة الوطنية النسائية للسلام، والتي ضمت ما يقرب من 450 ممثلة للمنظمات النسائية الكولومبية في بوغوتا في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2013. وفي وقت كتابة هذه السطور، وعلى الرغم من التحديات العديدة والانقسامات العميقة التي يواجهها المجتمع الكولومبي، إلا أن هذه تمثل أكثر جولات المفاوضات الواعدة بإنهاء أحد أطول النزاعات المسلحة في العالم.

## استمرار العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة

*"لا يكفي الإقرار بحق المرأة في المشاركة في عمليات السلام. إذ لابد أن يواجه الوسطاء والمفاوضون والحكومات المانحة العوائق الحقيقية التي تواجه وجود المرأة الفعلي على مائدة المفاوضات وفي أي مفاوضات تتم خلف الستار أو بعد أوقات العمل الرسمية. على سبيل المثال، من الناحية العملية، هناك العديد من النساء في مثل هذه المواقف اللاتي لا ينتمين إلى الأطراف المتحاربة التي تجلس إلى مائدة المفاوضات، ولن تتاح لهن الموارد التي تتاح لهذه الأطراف. كما قد يكون للمرأة التزامات أسرية بخلاف الرجال. وبالتالي فلكي تتم المشاركة على قدم المساواة مع الرجال، قد تحتاج النساء دعمًا للعناية بالأطفال والنقل والإقامة والأمن الشخصي."*

**سارة تايلور**، منسِّقة، فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، أثناء النقاش الذي دار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن، 2008[39]

في السنوات القليلة الماضية، وعلى الرغم من التكرار السنوي للالتزامات النابعة من القرار 1325، ومن بعض دراسات الحالة الإيجابية التي ألقي عليها الضوء في هذا الفصل، إلا أن مستويات التمثيل المتدنية للنساء في عمليات تسوية النزاعات الرسمية مستمرة. ويستمر إقصاء النساء أو تهميشهن، سواء في مباحثات السلام حول جنوب السودان أو مالي أو ميانمار، وحين يشاركن يتعرض تأثيرهن عادةً للعوائق بفعل الأعداد الضئيلة وتصميم العملية ذاتها. إن الفشل في إعطاء أولوية للتضمين، وللسلام المستدام نتيجة لذلك، يكمن في داخل النهج الإجمالي للمفاوضات، والذي يتطلب، إذا أريد إصلاحه، إعادة التفكير في أهداف السلام الكلية ومساراته. ولا يزال منع النزاع وتسويته، طبقًا لما يجري ممارسته اليوم، يركز على تحييد المفسدين المحتملين ومرتكبي العنف، بدلاً من الاستثمار في موارد السلام.

> *كان المقصود من القرار 1325 تحديدًا أن يُثري أساليب بناء السلام من خلال تضمين الفئة المهملة من صانعي السلام والقائمين على إعادة البناء الاجتماعي*

كان المقصود من القرار 1325 تحديدًا أن يُثري أساليب بناء السلام من خلال تضمين الفئة المهملة من صانعي السلام والقائمين على إعادة البناء الاجتماعي. وهو محاولة لإلقاء الضوء على دور النساء والفتيات في منع النزاعات وتسويتها، والذي كثيرًا ما يكون غير ملحوظ وغير رسمي وغير معترف به، بدءًا من الدعوة للسلام إلى عمليات الوساطة والتصالح اليومية بين الأسر وبين المجتمعات المحلية. كما أنه محاولة لاغتنام الفرصة وتمكين المرأة في الوقت الذي تدفعهن فيه الأزمات والحالات الانتقالية إلى أدوار جديدة وغير تقليدية؛ وللاستفادة من فوائد الشمول والتمثيل والتنوع في البيئات والعمليات التي يسيطر عليها الرجال بصورة شبه حصرية.

والى جانب الإشارات الإيجابية والدليل الواضح على تأثير مشاركة المرأة في عمليات السلام، خلُصَت الأبحاث أيضًا إلى وجود ظواهر أخرى تدعو إلى القلق. على سبيل المثال، من **خلال 40 دراسة حالة قام بفحصها مشروع توسعة المشاركة التابع لمعهد جنيف للدراسات العليا/مبادرة السلام والتحول الشامل، وجد أن دمج المرأة كثيرًا ما يكون محل اعتراض، ونادرًا ما يكون عنصرًا طبيعيًا من الإجراءات لا يحتاج لفرضه، وفي معظم الأحيان يتم اقتراحه وتحقيقه من خلال ضغوط مُنسَّقو وجهود جماعات الضغط التابعة للمنظمات النسائية داخل البلاد، وليس من قِبل أطراف النزاع، أو الوسطاء أو منظِّمي المفاوضات.** وهناك أمثلة عديدة اتخذت فيها الأطراف المتنازعة خطوات لتضمين الأحزاب السياسية أو منظمات معينة من منظمات المجتمع المدني - إما لاكتساب الشرعية أو لإضافة جهات فاعلة إلى طاولة المفاوضات ينظر إليها على أنها مفيدة لجدول أعمالها - ولكن نادرًا ما اتخذت الأطراف خطوات لتضمين المنظمات النسائية في عملية السلام. وعادة ما يأتي دعم مشاركة المرأة من خلال الضغط المكثف من قِبل الحركات النسائية المحلية والجهات الفاعلة الدولية ويكاد ألّا يُقترح أبدًا من قِبل فريق الوساطة أو أطراف النزاع.[40]

## التركيز على

### عملية السلام في مالي

في عملية السلام الحالية التي تجري في مالي، هناك أكثر من 10 وسطاء مشاركين، من بينهم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، ولكن الوسيط الرئيسي والعديد من الوسطاء المشاركين لم يعطوا الأولوية لمشاركة ممثلات للمرأة في عملية السلام، على الرغم من الحشد الكبير من جانب النساء في مالي. وهم يبررون إحجامهم من خلال حجج ثقافية، ومخاوف من تأخير المفاوضات وتفضيل تأجيل مشاركة المرأة إلى مرحلة المصالحة، بمجرد التوصل إلى اتفاق. كان جميع الدبلوماسيين المشاركين في فريق الوساطة الدولية رجالًا تربو أعمارهم على 55 عامًا. ومن بين 100 مندوب من الجماعات الثلاث المتفاوضة في المحادثات، لم يكن هناك سوى خمس نساء، كما كانت أعداد النساء في فرق الوساطة تكاد لا تذكر.[41]

حتى حين تشارك النساء بأعداد كبيرة، فإنهن لا يستطعن دائمًا التأثير على الإجراءات والنتائج. ويمكن أن يكون هذا في بعض الأحيان نتيجة للانقسام بين النساء حول القضايا الرئيسية أو عدم وجود صوت جماعي ولكن في الغالب يكون بسبب قيام مجموعة صغيرة من الزعماء الرجال باتخاذ جميع القرارات الهامة، حتى إذا كانت العملية مفتوحة لتشمل الجماعات النسائية. على سبيل المثال، في بيان أوسلو المشترك لعام 2011، بين حكومة الفلبين والجبهة الديمقراطية الوطنية - وهي أكثر الفئات الشيوعية المتمردة استمرارًا في آسيا - كان ما يقرب من ثلث التمثيل على الطاولة من النساء. ولكن العديد من النساء اللاتي اختارتهن الجبهة الديمقراطية الوطنية كنّ زوجات زعماء المنظمة، وكنّ محدودات الشرعية والتأثير على أغلبية أعضاء الجبهة وعملياتها في الفلبين. ومنذ ذلك الحين، ظلت المحادثات متوقفة.[42] في عملية السلام الصومالية عام 2001، تم تخصيص حصة للمرأة في جميع لجان المصالحة الست، ولكن كان اتخاذ أي قرار يتطلب المصادقة من قِبل لجنة القيادة المؤلفة من زعماء القبائل الذكور.[43] **وفي 15 من بين 16 حوارًا وطنيًا خضعت للفحص في هذه الدراسة، وجد أن صنع القرار تُرِكَ في يد مجموعة صغيرة من الزعماء الذكور.**[44]

كما تميل مشاركة المرأة أيضًا، بصورة متسقة، إلى أن تنحصر في إطار زمني محدود، بدلاً من أن تستمر منذ المراحل التحضيرية لمباحثات السلام أو التحولات السياسية، و خلال مراحل المتابعة والتنفيذ. وينطبق هذا على الحوارات الوطنية أيضًا. ورغم استخدام المعايير الدولية والضغوط والدعم الدولي بصورة متزايدة لضمان تضمين المرأة أثناء التحولات، إلا أن المرأة نادرًا ما تكون مشمولة في مرحلة الإعداد، و لا تتلقى عادة الدعم الكافي بعد ذلك لتنفيذ المكاسب المُحققة.[45] الشيء المفقود هو المزيد من (أو أي من) الحالات التي تكون فيها مشاركة المرأة جزءًا لا يتجزأ من تصميم عملية السلام منذ بدايتها وحتى نهايتها، كما دعا إلى ذلك القرار 1325 وغيره من المعايير العالمية. في غواتيمالا، تضمنت اتفاقات السلام لعام 1996 أحكامًا محددة تتعلق بالمساواة بين الجنسين، نتجت من المشاركة المباشرة للنساء في عملية السلام. ولكن، على الرغم من استمرار المنظمات النسائية في دعوتها بعد الاتفاق، وكان لها مقعدين محجوزين في المجلس الوطني لتنفيذ اتفاقات السلام، تأثرت جهودها في الغالب بنقص الإرادة السياسة، وضعف آليات التنفيذ، وتوسع الشركات العابرة للحدود الوطنية المشاركة في الصناعات الاستخراجية، والنمو الملحوظ للجريمة المنظمة (وبالأخص تهريب المخدرات) وما ينتج عن ذلك من انعدام للأمن والتحول للعسكرة.[48]

**"شهدت عمليات السلام التي شملت النساء كشاهدات و/أو موقِّعات و/أو وسيطات و/أو مفاوضات زيادة مقدارها 20% في احتمال استمرار اتفاق السلام لمدة عامين على الأقل. ويتزايد هذا بمرور الزمن، مع زيادة مقدارها 35% في احتمال استمرار اتفاق السلام لمدة 15 عامًا."**

**لوريل ستون،**
"تحليل كمّي لمشاركة المرأة في عمليات السلام"[46]

## التركيز على

### الكم مقابل الكيف في مشاركة المرأة - أهمية التأثير[47]

في أثناء عملية السلام الصومالية التي قادتها كينيا في الفترة 2001-2005، أعطيَ للمرأة دورٌ هام من الناحية الظاهرية. وكان من بين العناصر الرئيسية في العملية تشغيل ست لجان 'للمصالحة' أوكلت إليها مهمة تحديد وتقديم التوصيات بشأن أسباب النزاع الرئيسية. وعلى الرغم من أن الحصص ضمنت تمثيل المرأة في اللجان الست بأكملها، إلا أن تأثيرها الفعلي على عملية السلام وعلى جودتها بشكل عام كان محدودًا. فجميع القرارات التي توصلت إليها اللجان كانت تتطلب المصادقة عليها من قِبل لجنة القيادة التي يسيطر عليها زعماء القبائل الذكور. وكان وجود لجنة القيادة وديناميات صنع القرار المفروضة يعني أن دور لجان المصالحة، والنساء المشاركات فيها، قد تم كتمه فعليًا.

في نيبال، حظيت مشاركة المرأة في الجمعية التأسيسية بدفعة قوية نتيجة اعتماد نظام الحصص، والذي أدى إلى وصول إجمالي العضوات في الجمعية التأسيسية إلى 197 عضوة من أصل 601. وقد شكلت المرأة ما يقرب من 33 في المائة من إجمالي الجمعية التأسيسية. كما كانت ممثلة في عدد من اللجان المواضيعية الخاصة بالجمعية التأسيسية. ولكن زيادة التمثيل لم يكن لها أثر يتناسب مع تأثيرها. فمن ناحية، كانت، ولا تزال، هناك مقاومة كبيرة بين الأحزاب السياسية الكبرى (وهي بصفة أساسية جهات فاعلة سياسية من الذكور) لتحدي انعدام المساواة ومناقشة قضايا المرأة ومراعاة الاعتبارات الجنسانية. ومن ناحية أخرى، كانت الجهات الفاعلة السياسية الأنثوية منقسمة حول القضايا الرئيسية وتفتقر بشدة إلى صوت جماعي، مما يؤثر على تقدم قضايا المرأة. وفي محاولة لتحسين دعوتهن لقضايا المرأة ووضع جدول أعمال مشترك، قامت عضوات الجمعية التأسيسية بتشكيل تجمع نسائي. ولكن هذا التجمع فشل، نظرًا لأن الولاء الحزبي، في نهاية الأمر، أثبت أنه أكثر أهمية. وتحد هذه الديناميات من تأثير المرأة برغم أعدادهن الكبيرة - وعلى الرغم من نظام الحصص الذي يقدم لها مزايا - وتُبيِّن مرة أخرى أن المرأة، حين لا تستطيع التحدث بصوتٍ واحد بشأن القضايا الحاسمة (مثل قضية اكتساب المواطنة عن طريق الأم) وحين تفتقر إلى هدف مشترك، فإن النتيجة تصبح تأثيرًا اجماليًا ضعيفًا.

وفي المقابل، في إيرلندا الشمالية أثناء المفاوضات للتوصل إلى اتفاق الجمعة الحزينة (1998)، لم يكن لدى أكبر عشرة أحزاب سياسية ممثلة على طاولة المفاوضات أي تمثيل للمرأة على الإطلاق. وقد حفَّز هذا بعض النساء المخلصات لتكوين حزب سياسي منفصل للمرأة (التحالف النسائي لإيرلندا الشمالية NIWC)، والذي حصل في النهاية على الدعم ومنح مقعدًا بجوار الأحزاب الأخرى على طاولة المفاوضات. وعلى الرغم من قلة أعداد التحالف النسائي لإيرلندا الشمالية بالنسبة للأحزاب التي يسيطر عليها الذكور، إلا أن قدرته على صنع القرار تحسنت نظرًا لأنه كان يتفاوض على نفس المستوى مع الأحزاب السياسية الأخرى، وكان في استطاعته الضغط لتضمين العديد من القضايا، والتي وصلت في نهاية المطاف إلى الاتفاق النهائي. وقد مارس التحالف النسائي لإيرلندا الشمالية الضغوط من أجل المساواة وحقوق الإنسان والشمول على نطاق واسع. وقد قمن بالدعوة إلى عملية شاملة وتعاونية ووضع مشاركة المرأة وحقوق المرأة على رأس جدول الأعمال السياسي. كما ركز التحالف النسائي لإيرلندا الشمالية على التدابير الوقائية ضد العنف، وعلى الملاحقة القضائية لقضايا العنف ضد المرأة.

**أخيرًا، لا يمكن إغفال العوائق اللوجستية التي تواجه النساء وتحول دون مشاركتهن.** على سبيل المثال، قد يحتجن إلى تنظيم رعاية الأطفال أو قد لا تتوافر لهن الأموال اللازمة للانتقال أو قد يتطلبن الحماية لحضور الاجتماعات. وتعتبر مراكز الدعم إحدى طرق تقوية مشاركة الجماعات النسوية أثناء المفاوضات. على سبيل المثال، أثناء مفاوضات السلام الصومالية في الفترة 2001-2005، استفادت النساء من عدد من هياكل الدعم برعاية المنظمات الدولية. وكان من أهم هذه الهياكل مركزٌ للموارد، مجهز بالكامل بأجهزة الحاسب وآلات التصوير والطابعات والدخول إلى شبكة الإنترنت. ولكونه أحد الأماكن القليلة التي تتوافر فيها معدات الاتصال المناسبة أثناء سير المفاوضات، فقد وفّر المركز للجماعات النسائية القدرة المباشرة على الضغط على الشخصيات المؤثرة والتي اضطرت إلى استخدام معداتهن.[49]

**الممارسات الجيدة الناشئة في مجال مشاركة المرأة في جهود السلام**

في السنوات الأخيرة، بدأ نظام قياسي جديد لعمليات السلام المراعية للاعتبارات الجنسانية في التشكُّل. تعلم الجهات الفاعلة في مجال الوساطة - أو ينبغي أن تعلم - أن الخبرات الفنية في الشؤون الجنسية ينبغي أن تتاح دائمًا للأطراف المتفاوضة، وكجزء من فرق دعم الوساطة؛ وأن المنظمات النسائية ينبغي استشارتها بانتظام منذ البداية وعلى طول الطريق حتى مرحلة التنفيذ؛ وأن جدول الأعمال والوثائق الناتجة ينبغي أن تتناول صراحةً احتياجات المرأة وأولوياتها؛ وأن التمثيل القوي للمرأة ينبغي أن يوضع في الحسبان على طاولة مفاوضات السلام وفي المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ أي اتفاق. وقد تكون العديد من الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات السلام داعمةً للمزيد من المساواة بين الجنسين، ولكنها تريد الحصول على المزيد من المعلومات والإرشادات حول نماذج محددة لتحقيق هذا ضمن الإدارة الفعلية لعملية السلام.[50]

إن دور الوسيط أحد أهم العوامل في تحديد جودة مشاركة المرأة في مباحثات السلام. هذا هو الدور الذي لعبته روبينسون في البحيرات الكبرى أو ماشيل في كينيا أو لعبه مانديلا في بوروندي، وأرنود في غواتيمالا وبينومار في اليمن، من بين آخرين.[51] إن مشاركة المرأة في الحوار الوطني في اليمن (2013-14) تقدم مثالاً لما يمكن تحقيقه في أحد أقل الظروف ملاءمة للتمكين السياسي للمرأة. وهي تبين كيف يمكن لتصميم قواعد وهياكل الحوار السياسي، وتأثير دور الوسيط أن يحددا مدى الاستماع لصوت المرأة. **كما أن اليمن مثالٌ صارخ على أهمية القيادة العليا والإرادة السياسية.** بغض النظر عن التطورات التالية، إلا أن تحقيق دمج المرأة في عملية الحوار الوطني على الرغم من القيود الهائلة التي يمثلها السياق، يمثل تباينًا صارخًا مع محادثات السلام التي بدأت في سوريا في نفس الوقت. على الرغم من التاريخ الأطول لسوريا في مجال تمكين المرأة ومن أعداد النساء المتعلمات الأكثر هناك، إلا أن تبرير 'المقاومة الثقافية' استخدم بسهولة شديدة.[52] ورغم أنه لا يمكن المقارنة بين أي وضعين مختلفين،[53] وأن كل سياق يتطلب مجموعة استجابات مصممة خصيصًا له، إلا أنه في خضم سياق سياسي عالمي متحوِّل، يتزايد فيه التشكيك في أهمية الأمم المتحدة، يُسهِم الالتزام المستمر بالمعايير والنظم القياسية العالمية إسهامًا هامًا في إضفاء الشرعية.

*في خضم سياق سياسي عالمي متحوِّل، يتزايد فيه التشكيك في أهمية الأمم المتحدة، يُسهِم الالتزام المستمر بالمعايير والنظم القياسية العالمية إسهامًا هامًا في إضفاء الشرعية.*

## التركيز على

### عملية السلام في السودان[54]

في المباحثات التي أجريت في أديس أبابا تحت قيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بعد أكثر من 10 جولات من المفاوضات وبعد انتهاك 7 اتفاقات على الأقل لوقف إطلاق النار على مدار عام ونصف، لم تحظ المرأة سوى بتمثيل رمزي على الطاولة. ورغم تخصيص بعض المقاعد لها، إلا أن عملية الاختيار تمت بمعرفة الأطراف المتحاربة. ورغم ذلك فإن اتفاق السلام الموقّع في أغسطس/آب 2015 كشف عن جهود بذلت لكي يؤخذ في الاعتبار كلاً من مشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية، واحتياجات المرأة الخاصة أثناء النزاع وبعده، بما في ذلك العدالة الانتقالية، والمساءلة والالتئام والمصالحة، بالإضافة إلى تمكينهن اقتصاديًا. ولكن، ظلت لغة البرامج التي تتناول نوع الجنس تحديدًا، في مجالات مثل المساعدات الإنسانية وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، غير كافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النص المعتمد لم يحدد أي دور واضح للمرأة أو المجتمع المدني في رصد وقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق السلام. كما لم يتناول بعض القضايا الحيوية بشأن عودة الأشخاص المشردين داخليًا، وأسرى الحرب والأطفال الجنود.

## التركيز على

### الحوار الوطني في اليمن[55]

يقدم مؤتمر الحوار الوطني الذي استمر لعشرة أشهر في اليمن عام 2013 العديد من الدروس الهامة. أحدها يتمثل في إمكانية التغلب على انعدام المساواة الصارخ بين الجنسين والاعتراضات الثقافية على تمكين المرأة من خلال التصميم الجيد والضغط المستدام من قِبل الحركات النسائية المحلية والجهات الفاعلة الدولية.

في عام 2013، صنَّف المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، التفاوتات الموجودة في اليمن كأسوأ تفاوتات في العالم في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد والحياة السياسية. ولكن، استجابة لمطالب اليمنيات، وارتكازًا إلى دورهن أثناء الثورة، استطاع جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمم المتحدة لشؤون اليمن في ذلك الوقت، أن ينشئ ظروفًا لتضمين صوت المرأة في تسوية النزاع. بدعم من كيانات الأمم المتحدة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمات غير الحكومية الدولية مثل أوكسفام والمعهد الديمقراطي الوطني ومؤسسة بيرغهوف وفريدريتش إيبرت ستيفتونغ، تحققت الابتكارات التالية:

- ضم تشكيل اللجنة التحضيرية للحوار الوطني 19 في المائة من النساء. بعد ممارسة الجماعات النسائية والمبعوث الخاص لكثير من الضغوط، وافقت اللجنة في النهاية على حصة مقدارها 30 في المائة للنساء.
- بالإضافة إلى هذه الحصة للنساء في كل الدوائر، كان للنساء وفدهن الخاص الذي يتألف من 40 مقعدًا. وافقت اللجنة التحضيرية على حصة مكونة من ثلاث أجزاء للمشاركين في مؤتمر الحوار الوطني: 50 في المائة من جنوب اليمن، و20 في المائة للشباب و30 في المائة للنساء. وقد تم تطبيق هذه الحصة عبر جميع الفئات الممثلة حتى أن الشباب، على سبيل المثال، كان من المطلوب منهم أن يضموا 30 في المائة من النساء،

بينما كان على النساء أن يضممن 20 في المائة من الشابات. وقد تكون الحصص 'المُجمَّعة'، التي ربطت بين النسبة المئوية للنساء والشباب بالنسبة المئوية للجماعات الجنوبية، ساعدت على منعها من الانهيار في المناقشات التالية.

- تضمنت معظم الدوائر النساء كجزء من وفدهن كما كان مطلوبًا، ولكن السلفيين تركوا مقاعد في وفدهم خالية بدلاً من إشراك النساء. وفي الإجمالي، بلغت نسبة النساء 28 في المائة من المشاركين (161 من 565). واختارت كل دائرة ممثليها، بما في ذلك النساء، ولكن كل من الكتلة المستقلة من النساء والمعينات الرئاسيات تم اختيارهن من خلال عملية مفتوحة لتقديم الطلبات.

- وقد قامت مجموعات عمل مواضيعية بصياغة مسودة قرارات المؤتمر . وكانت كل مجموعة عمل بقيادة رئيس، ونائبي رئيس، ومقرر. وفي كل مجموعة عمل، شغلت المرأة واحدًا على الأقل من هذه المناصب القيادية. وقد ترأست المرأة ثلاث من بين تسع مجموعات عمل. وتألفت لجنة توفيق الآراء، والتي ساعدت على تسوية القضايا التي لم تنجح مجموعات العمل في الاتفاق عليها، من 25 في المائة من النساء.

- كانت القرارات على مستوى مجموعة العمل وعلى مستوى المؤتمر تتطلب الموافقة بنسبة 90 في المائة لكي يتم اعتمادها (تنخفض إلى 75 في المائة في الجولة الثانية من التصويت)، مما يجعل من المستحيل إقرار قرارات في حال اعتراض أغلبية النساء في المؤتمر.

- طُلِبَ من جميع المشاركين تقديم عرض مذاع تليفزيونيًا مدته دقيقتان في بداية المؤتمر، مما ضمن إتاحة فرصة واحدة على الأقل للاستماع للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، قامت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة برعاية مؤتمر وطني للمرأة قبل بداية الحوار الوطني.

- وقد تم تعيين جهة تنسيق للمرأة وجهة تنسيق للشباب داخل فريق المستشار الخاص، وتعيين مستشار[56] لدعم المجتمع المدني النسائي والجماعات السياسية بشأن المشاركة في العملية الانتقالية في اليمن. وقد قدمت هذه المجموعات مدخلات فنية بشأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على مساواة المرأة في الدستور النهائي، بما في ذلك الأنظمة الانتخابية، والحصص والعدالة الانتقالية والأحكام الدستورية الخاصة بالمساواة بين الجنسين.

- وقد خصص مكتب المستشار الخاص مكانًا للاجتماعات - منتدى الحوار النسائي - يمكن لممثلات النساء أن يلتقين فيه مع بعضهن ومع المنظمات غير الحكومية المحلية. وقد استعرض أعضاء هذا المنتدى مخرجات كل مجموعة من مجموعات العمل بدعم من المتخصصين في الشؤون الجنسانية، وقاموا بتبادل التعديلات مع جميع المشاركين، والتشاور مع المنظمات غير الحكومية، وتجميع التوصيات لكل مجموعة من مجموعات العمل. وقد انعقدت هذه الاجتماعات مرة واحدة أسبوعيًا تقريبًا. كما عقدت عضوات المنتدى عددًا من الاجتماعات مع المنظمات غير الحكومية على مستوى المحافظات. وقد حرص فريق الأمم المتحدة على تجنب أوقات الاجتماعات التي تحول دون حضور المرأة إذا كانت لديها التزامات تقليدية في المنزل مثل إعداد الوجبات أو العناية بالأطفال.

ظهرت العديد من القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أثناء مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك سن الزواج (18 عامًا)، والحصة البالغة 30 في المائة في البرلمان، والحق في التعليم، وإجازة الأمومة مدفوعة الأجر، وتجريم العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي والحق في العمل. وتشير التقارير إلى أن النساء اللاتي شاركن في مؤتمر الحوار الوطني شعرن بالتمكين بقدرٍ كبير بفضل التواصل الشبكي، وتطوير مهارات سياسية جديدة، وتعلم ممارسة الضغوط، والقدرة على التحدث علنًا في معية الرجال وهي أمور لم تكن الكثيرات قد مارسنها من قبل على الإطلاق. وقد قدِّمت توصيات مؤتمر الحوار الوطني إلى لجنة صياغة الدستور، حيث تم تمثيل النساء بنفس نسبة تمثيلهن في الحوار الوطني. وعلى الرغم من توقف الحوار الوطني نتيجة تدهور الوضع الأمني، إلا أن وثيقة مخرجات الحوار الوطني ومسودة الدستور يُنظر إليهما باعتبارهما أساسًا للمستقبل في اليمن.

### الاستفادة من عمليات المسار الثاني ونشاط المرأة

*"النساء لسن غائبات لافتقارهن إلى مهارات التفاوض أو لعدم قدرتهن على تقديم إسهامات حيوية في عمليات السلام. ففي كولومبيا، اتحدت الجماعات النسائية لإنشاء حركة 'نساء من أجل السلام'، وهي حركة جديدة تقدم توصيات ومقترحات قوية لعملية السلام الناشئة. النساء الماليات، [...] ظللن نشطات لمدة أشهر بشان الأزمة في مالي، مؤكدات حقهن في المشاركة في الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة، ويُذكِّرن جميع الجهات الفاعلة بأن النساء استهدفن بصفة خاصة في العنف، وبخاصة في شمالي مالي."*

**بينيتا ديوب**، مؤسسة ورئيسة منظمة التضامن النسائي الإفريقي *(Femmes Africa Solidarité)*، *النقاش المفتوح لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، 2012*[57]

من خلال التركيز على العمليات الرسمية على المستوى الوطني فحسب، فإن المجتمع الدولي يقوم حرفيًا بتشكيل أو إنشاء ما ينظر إليه باعتباره أمرًا حاسمًا أو ذا أهمية في عمليات السلام، دون الإقرار بشكل كافي بأن الاستثمار على المستويين الوطني ودون الوطني - أو المسار الثاني - حيث تقوم الكثير من النساء بالفعل بجهود الوساطة لإحلال السلام أو يشددن من أزر مجتمعاتهن المحلية للوقوف ضد انتشار النزاع، له نفس القدر من الأهمية وقد يتعرض للإهمال. **تتطلب زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام تغيير خصائص ما نعتبره 'سياسيًا.'** بالنسبة للأمم المتحدة، ينطوي هذا أولاً على توسيع العملية لتتخطي حدود النخبة السياسية والعسكرية والتي غالبًا ما تكون من الذكور، وثانيًا على تعديل المفاهيم الهيكلية لعمليات السلام في المسارين الأول والثاني.

> *التركيز الضيق على عمليات السلام الرسمية الدولية والوطنية، والذي عادة ما تتعثر أو تتوقف، يحول دون النظر بعين الاعتبار بطريقة كاملة إلى الجهات الفاعلة المتعددة التي عادة ما تكون مشغولة في عمليات المسار الثاني، مثل بناء السلام والأمن ووقف إطلاق النيران في المجتمعات المحلية المتضررة من ا النزاع.*

ما الذي يعتبر مشاركة مناسبة للمرأة على أرض الواقع، أو مشاركة هامة للمرأة في عمليات السلام؟ رغم وجود العديد من الأمثلة على أدوار المرأة في عمليات السلام على مدار العقدين الماضيين، إلا أن هذه الأدوار لا تمثل عادةً الأنماط القياسية للمشاركة التي يمكن أن تضمن الحد الأدنى من إدماج المرأة. وبالنسبة للعديد من هذه الأدوار، اضطرت المرأة للتغلب على عوائق هائلة تحول دون مشاركتها. ولم تتمتع المرأة لا بأبواب مفتوحة ولا بأنماط قياسية للمشاركة يمكن أن تضمن حدًا أدنى من إدماج المرأة. وليس هناك نقص في قصص النساء المتميزات اللاتي يصنعن الفرق بفضل شجاعتهن وصلابتهن المحضة، كما ورد ذكره بالتفصيل أعلاه.

التركيز الضيق على عمليات السلام الرسمية الدولية والوطنية، والذي عادة ما تتعثر أو تتوقف، يحول دون النظر بعين الاعتبار بطريقة كاملة إلى الجهات الفاعلة المتعددة التي عادة ما تكون مشغولة في عمليات المسار الثاني، مثل بناء السلام والأمن ووقف إطلاق النيران في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع.

لا تنال مبادرات الوساطة المحلية ودون الوطنية هذه، والتي عادة ما تلعب فيها المرأة دورًا بارزًا، الدعم والتقدير المناسبين على الإطلاق. في سوريا، تتفاوض المرأة من أجل إيقاف الأعمال العدائية وإتاحة دخول المساعدات الإنسانية على المستوى المحلي، ولكنها ظلت حتى وقت ليس ببعيد مهمشة إلى حدٍ كبير فيما يتعلق بالمحاولات الرسمية لمواجهة الأزمة في بلادها، على الرغم من مشاركتها في الدعوة على أعلى المستويات السياسية سواء من

خلال وساطة جامعة الدول العربية والأمم المتحدة أو من خلال مجلس الأمن. في جنوب السودان، تستمر المرأة في الحشد من أجل السلام وتعزيز الحوار بين الفصائل، بالإضافة إلى ما يتعلق بالتوتر مع السودان، على الرغم من التكلفة المرتفعة التي تتكبدها على المستوى الشخصي،[58] ولكن قدرتها على التأثير في العملية الرسمية بصورة مفيدة لا تزال أمرًا بعيد المنال.

في كولومبيا، كما في جنوب السودان، أثبتت مشاركة المرأة وقيادتها في عمليات السلام داخل المجتمع المحلي أهميتها لاستدامة العمليات في المسار الأول. لذلك، فإن توسيع الجوانب السياسية يتطلب توسعة مفهوم 'عملية السلام' ليشمل مبادرات المجتمع المحلي ومبادرات المسار الثاني. ومن المهم، في هذا السياق، أنه يجب على الأمم المتحدة، في عملها السياسي، أن تضمن أن مشاركتها فيما يتعلق بمشاركة المرأة تمثل النساء على اختلافهن في البلد المعني؛ وأن يتم النظر إلى العوامل الاجتماعية والسياسية التي يمكن إما أن تعيق أو تيسر دمج المرأة في عمليات السلام بصورة مناسبة، مثل الدعم العام ودعم النخبة، وسلطة الجهات الفاعلة الإقليمية.

## التركيز على

### النساء من أجل السلام والحوار في بوروندي[59]

في بوروندي، أدت النزاعات السياسية والانتخابية الأخيرة إلى وقوع مواجهات بين قوات الأمن والمحتجين، وفي بعض الأوقات، أدت إلى سجن المحتجين والمدنيين، وإلى تشريد السكان بشكل كبير وتزايد التوتر والنزاعات في شتى أرجاء البلاد. وقد ازدادت التعقيدات نتيجة نقص المعلومات الموثوقة مما أدى إلى إشعال التوترات.

لعبت النساء البوروندیات من الناحية التاريخية دورًا هامًا كوكيلات للسلام، بفضل قدرتهن على بدء عمليات التفاوض والمصالحة، والجمع بين الأطراف المتنازعة وإعادة بدء الحوار السلمي بين مختلف الجهات الفاعلة. وقد أثبتت شبكة جديدة من النساء الوسيطات على مستوى البلاد بأسرها، أنشأتها الأمم المتحدة بشراكة وثيقة مع وزارة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني، فعاليتها في منع العنف على المستوى المحلي، وكشف الإشاعات الباطلة وتخفيف آثار الأزمة السياسية المستمرة على السكان. ومن خلال تعاونهن مع السلطات المحلية وسلطات المقاطعات، تبادلت هذه الشبكة من الوسيطات المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك معلومات الإنذار المبكر، وشجَّعت تنظيم مشاورات محلية لمناقشة السلام وتحديد استراتيجيات لبناء أمن المجتمع المحلي.

وقد استطاعت شبكة الوسيطات، والتي تعمل في مجموعات مشكلة من أربع وسيطات في 129 بلدية في شتى أنحاء البلاد، التعامل مع أكثر من 3,000 نزاع محلي بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار 2015، أغلبيتها ذات طبيعة سياسية وانتخابية بصورة متزايدة. وقد بدأت الوسيطات الحوار بين السلطات وقوات الأمن والأحزاب السياسية والمحتجين ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين. وقمن بالحد من الآثار السلبية للمظاهرات من خلال توعية المتظاهرين بضرورة احترام الملكية الشخصية وأهمية السلوك غير العنيف. كما دعين إلى إطلاق سراح المتظاهرين وأعضاء الأحزاب المعارضة. كما قامت الوسيطات بحماية الأسرالتي كانت قد اتهمت بالهروب، وسعين إلى تعزيز التسامح من خلال بدء الحوار بين الأطراف المتنازعة وتوجيه النصح بشأن التعامل البنّاء مع النزاعات السياسية والانتخابية؛ وعزَّزن الحوار والتفاهم بين الجماعات والمجتمعات المحلية المنقسمة؛ وجابهن الشائعات والمخاوف المبالغ فيها باستخدام المعلومات التي يمكن التحقق منها.

**توصيل أصوات النساء - دور الجهات الفاعلة الخارجية**

لقد استخدمت المرأة العديد من الطرق للمشاركة في مباحثات السلام: من خلال التمثيل المباشر على طاولة المفاوضات، وكمراقبات، وكجزء من المشاورات الرسمية أو غير الرسمية، وفي اللجان المشكَّلة لإدارة العملية أو تنفيذ الاتفاقات، وفي ورش عملٍ محددة، وكجزء من عملية صنع القرار العامة (مثل الانتخابات والاستفتاءات)، ومن خلال العمل الجماعي.[60] والتفاصيل هامة، مثل إجراءات اختيار المشاركات أو الآليات التي تُمكِّن المجتمع المدني أو الجهات الفاعلة الخارجية من تقديم الأفكار إلى أطراف المفاوضات، يمكن أن يكون لها أثر كبير على طبيعة وأثر مشاركة المرأة. وكما سبق الذكر، فإن دور الجهات الفاعلة الخارجية مثل الوسطاء والمبعوثين، يمكن أن يكون ذات صلة خاصة في هذا الصدد.

*كان من بين أكثر الآثار المتكررة لمشاركة المرأة في عمليات السلام، الضغط لبدء المفاوضات أو استعادتها أو الانتهاء منها حين يتوقف الزخم أو تتعثر المحادثات.*

خلصت الأبحاث إلى أن أكثر الاستراتيجيات فعالية لـ'نقل' نتائج المشاورات بشأن المرأة أو الأولويات المتفق عليها من قِبل المنظمات النسائية، يتمثل في الدمج ما بين التكتيكات 'الداخلية' التي تتمثل في تقديم أوراق المواقف مباشرة إلى المفاوضين والاجتماع مع الوسطاء، أو المفاوضين أو المستشارين الفنيين، والتكتيكات 'الخارجية' مثل إصدار التقارير العامة والضغط على الجهات الفاعلة الدولية وإجراء حملات التوعية الإعلامية.[61]

وهناك استراتيجية 'نقل' ناجحة للغاية تستخدمها الشبكات والتحالفات النسائية وهي وضع وثيقة مشتركة تعبر عن موقف موحد لقطاع يمثل المجموعات النسائية، يمكن بعد ذلك تسليمها إلى فرق الوساطة والمفاوضات. في كينيا، ساعدت ماشيل الجماعات النسائية على التفاوض بشأن خلافاتهن، وتوصلت الجماعات إلى مذكرة واحدة مشتركة لتقديمها إلى فريق الاتحاد الإفريقي، وقد تم الأخذ بمعظم أحكامها في الاتفاق.[62] في جنوب أفريقيا، أصدر تحالف النساء الوطني، بعد مناقشات وأبحاث مستفيضة 'ميثاق المرأة للمساواة الفعّالة' والذي كان له أكبر الأثر على محتوى الدستور والقانون والسياسات.[63] ويبين هذا مرة أخرى أنه ليس هناك سوى عدد محدود من العوامل التي تفوق أهميتها قوة الحركة النسائية في بلدٍ ما، ولماذا كان من المهم قيام المجتمع الدولي بتوفير الدعم المستدام لهذه الحركات على المدى الطويل.

في المشاورات التي أجريت لأغراض هذه الدراسة، أثار الشركاء قضية تدريب النساء من المجتمع المدني - على سبيل المثال في مجال بناء التحالفات والاتصالات الاستراتيجية ووضع خرائط لأصحاب المصلحة والشراكات والوساطة. ورغم أن الأدلة تشير إلى تحسّن الأثر والتأثير نتيجة استعداد الجماعات النسائية، إلا أن الشعور العام كان أن **النساء لا تنقصهن المهارات بالضرورة؛ وأن هذا الحل الذي يتردد كثيرًا بأن بناء القدرات هو السبيل نحو الإدماج، عادة ما يمثل إحدى طرق إقصاء المرأة نتيجة نقص قدراتها أو مهاراتها.**[64] وكثيرًا ما يستخدم هذا الحل كتبرير سهل لتجاهل أصوات المرأة. على العكس، هناك حاجة إلى التدريب ورفع الوعي لأصحاب الوصاية (معظمهم من الرجال)، وبخاصة بشأن أهمية مشاركة المرأة.[65]

تعتبر الإرادة السياسية والمهارات السياسية من الأمور الأساسية لتحقيق دمج وتضخيم صوت المرأة في الحوار السياسي. تُطبَّق الإرادة السياسية من قِبل أطراف التسويات السياسية وداعميهم حين يقومون بإشراك القيادات النسائية وزعيمات المنظمات النسائية بطريقة استباقية في الحوار لتسوية النزاع - وبخاصة حين ينظر إلى مثل ذلك الأمر باعتباره غريبًا على الممارسة السياسية المحلية. يُمارِس الوسطاء والجهات الفاعلة السياسية المهارات بصورة مستمرة عندما يُفسحون مجالاً سياسيًا للتسوية والمصالحة. ويمكن أن ينطوي ذلك على صياغة التحالفات ودعم ظهور قوى سياسية جديدة شاملة وديمقراطية. وفي العادة، يتم تهميش الجماعات النسائية سياسيًا من قِبل الجهات الفاعلة السياسية المحلية المُهيمنة وتصبح غير مرئية بالنسبة للجهات الفاعلة الخارجية، لذا يتطلب الأمر قدرًا كبيرًا من المهارة لزيادة أهميتهن

> *وتشير البحوث، بصورة متزايدة، إلى أن التأثير على الفعالية يأتي نتيجة لجلب المرأة لميزة خاصة وهي بناء التوافق في الحوار العام، الذي ليس بالضرورة أن يكون بشأن القضايا، ولكن بشأن الحاجة إلى انهاء المحادثات وتنفيذ الاتفاقات.*

السياسية، وللأسف فإن هذه المهارة نادرة الوجود.

يمكن للجهات الفاعلة الخارجية أن تعكس مُعاداة النساء المحلية من خلال عدم بذل الجهد لإشراك الجماعات النسائية. وفي بعض الأحيان، يحدث ذلك نتيجة عدم بذل الجهد للقيام بعكس ذلك، وفي بعض الأحيان يكون نتيجة للاحترام الزائد لما يُعتقد أنه العادات المحلية. ولكن نفس هذا الاحترام للمعايير الاجتماعية لا يُطبَّق حين يتعلق الأمر بمشاركة جماعات أخرى ينظر إليها باعتبارها هامة لنجاح الحوار السياسي - مثل سماسرة السلطة الرئيسيين في المنفى أو قادة الأعمال التجارية أو ممثلي مجتمعات اللاجئين أو ممثلي الأقاليم أو الأديان أو الأعراق المهمَّشة. وقد لا تكون بعض جماعات المصالح هذه موضع ترحيب من قبل المصالح السياسية المحلية المهيمنة، ولكن الجهات الفاعلة الخارجية عادة ما تعرف أن مشاركتها أمرٌ حيوي، وتستخدم مهاراتها السياسية لضمان مشاركتها. وفي الحالات النادرة التي قام الوسطاء بذلك من أجل المرأة، كان لأفعالهم أثر قيِّم في تنبيه المحاورين المحليين إلى أن مشاركة المرأة تعد أمرًا أساسيًا، وأن قد زادت هذه العملية من الأهمية السياسية والأثر الفعلي للنساء المشاركات.

كثيرًا ما تواجه النساء المناصرات معضلة عند محاولة المشاركة في محادثات السلام. فمن ناحية، بدون سياسة حاسمة تحدد الفترة الزمنية التي يتحتم خلالها على الجهات الخارجية التي تقوم بالوساطة في النزاع عقد لقاء مع القادة من النساء، وتحدد أنواع المنظمات النسائية التي يجب أن يسعوا للقائها وتكرار الاجتماعات وحتى الموضوعات التي ينبغي تناولها، وببساطة فإن هذه اللقاءات عادة لا تحدث. ومن ناحية أخرى، هناك عزوف كبير عن تقييد أيدي الوسطاء أو المبعوثين عن طريق فرض متطلبات أو قيود محددة على التنازلات التي يقدمونها للأطراف المتفاوضة في مقابل وعودها بالمشاركة في المباحثات أو التوصل لاتفاقات.

لهذا السبب، فإن الإجراءات العملية لزيادة أعداد النساء في محادثات السلام أو تضخيم أصواتهن لم تتخذ أبدًا صورة المتطلبات الصريحة. لذا فقد حثت التوصيات السابقة الوسطاء 'حيثما أمكن' على فعل ما بوسعهم لبناء مشاركة المرأة في الحوار السياسي. وفي جوهرها، تحث هذه التوصيات الوسطاء على بذل جهود مخلصة، دون نظام للمساءلة لرصد ما إذا كانت أي جهود من هذا القبيل قد بُذِلت، ولا لرصد ما إذا كانت قد بلغت المدى المطلوب. المتطلبات الأكثر صرامة أو تحديدًا - مثل تحديد إطار زمني يجب على الوسطاء خلاله التشاور مع ممثلات المنظمات النسائية، أو الإلزام بتكرار مثل هذه المشاورات بوتيرة محددة، أو إلزام الوسطاء بالمساعدة في التفاوض بين الجماعات النسائية وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية لضمان مواقف مؤثرة للمرأة في العمليات السياسية - مرفوضة بشكل عام نظرًا لأنها تمثل أدوات فظة للغاية.

رغم أن هذه الأدوات قد لا تكون مناسبة لسياق معين أو لعملية معينة، أو أنها قد تسبب ردود أفعال سلبية أو تعمل بشكل أفضل في مرحلة لاحقة من العملية، إلا أنه في غياب مثل هذه الإجراءات المخلصة من قِبل الوسطاء والمبعوثين بعد خمسة عشر عامًا من التماسات التشاور مع النساء، حان الوقت لاقتراح تدابير محددة يمكن رصدها والمساءلة عنها.

## التوصيات

### نقل التقدم إلى ما بعد 2015: مقترحات عمل

**ينبغي على الأمم المتحدة:**

- ✓ تضمين مسؤولية محددة يتم النص عليها في اختصاصات كل وسيط أو مبعوث وكل ممثل خاص للأمين العام ونوّابه، لتطوير مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار على المستوى الوطني، وتحديدًا في جميع جوانب تسوية النزاع وتقاسم السلطة والحوار الوطني والمصالحة الوطنية.
- ✓ ضمان إبلاغ جميع الوسطاء والمبعوثين الخاصين الذين تعينهم الأمم المتحدة عن مشاوراتهم وتوعيتهم للجماعات النسائية بما يتسق مع قرار مجلس الأمن رقم 2122 (2013).

**ينبغي على الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع الدولي:**

- ✓ التأكد من ضمان جميع الجهات الفاعلة والوسطاء ومجموعات الأصدقاء وأطراف النزاع لأن تكون مشاركة المرأة في المباحثات مُجدية وعلى قدم المساواة، والقضاء تمامًا على العوائق التي تحول دون مشاركتهن، سواء كانت موجودة في القانون أو الممارسة.
- ✓ الإحجام عن استخدام صفة المراقب كبديل للمشاركة الحقيقة والفعّالة. يجب ألا تكون المرأة مراقبة من موضع المشاهد، بل أن تكون جزءًا لا يتجزأ من المفاوضات وصنع القرار فيما يتعلق بمستقبل بلادها.
- ✓ الاستثمار في تطوير الأدوات التي تفحص الآثار المتعلقة بنوع الجنس لنتائج مباحثات السلام المختلفة، سواء كانت نظامًا اتحاديا، أو بناء للدستور أو عدالة انتقالية أو تقاسم السلطة أو أحكام لوقف إطلاق النار.
- ✓ الالتزام بالوساطة بين المنظمات النسائية وبين الزعماء السياسيين الوطنيين المسيطرين على مقاليد الأمور لتشجيع الجهات الفاعلة السياسية الوطنية، بما في ذلك زعماء الأطراف المتقاتلة، لكي يتم تضمين النساء في وفودهم ولتناول مخاوف النساء في مفاوضاتهم. يمكن للدول الأعضاء في فرق الاتصال التي تدعم عمليات سلام محددة أن تقدم حوافز متعددة للأطراف المتفاوضة نظير القيام بهذا - من خلال التدريب أو الدعم اللوجستي أو إضافة مقاعد للوفود على سبيل المثال.
- ✓ الالتزام بوضع بنود في جدول الأعمال بشأن مشاركة المرأة في الاجتماعات مع "مجموعات الأصدقاء" وغيرهم من مُيسِّري الحوار الوطني، بما في ذلك تنظيم الاجتماعات بين ممثلي المنظمات النسائية الوطنية والدول الأعضاء التي تشكل "مجموعات الأصدقاء".
- ✓ وضع وتمويل استراتيجية طويلة الأمد، لكل عملية على حدة، لدعم بناء قدرات الشبكات النسائية للمشاركة في الحوار السياسي، وتقوية الوعي بالأمور الجنسانية لدى الوسطاء، والميسرين وأطراف النزاع، ومجابهة القضايا العملية التي قد تحد من مشاركة المرأة— من التفاصيل الصغيرة مثل إجراءات تمرير جدول الأعمال والمواد، إلى الأمور الأكبر مثل استخدام اللغات المحلية وحماية الناشطات من الأعمال الانتقامية المحتملة.
- ✓ الدعوة الى ودعم معايير اختيار تتسم بالشمول والشفافية، بالنسبة للنساء في مرحلة المفاوضات وما بعدها، ويشمل ذلك، على سبيل المثال، ضمان مشاركة المرأة في لجان قيادة مباحثات السلام، والحوارات الوطنية والمنتديات التشاورية؛ وإنشاء آليات رسمية لنقل مطالب المرأة إلى طاولة المفاوضات.
- ✓ دعم تضمين المرأة ومشاركتها، ليس في مباحثات السلام فحسب، وإنما في الدبلوماسية الوقائية وفي رصد وتنفيذ الاتفاقات. يجب أن يمتد هذا إلى كلٍ من مرحلتي التحضير والتنفيذ من عمليات السلام والتحولات السياسية، بدلاً من أن ينحصر في جولة معينة من المفاوضات أو الحوار الوطني.

**ينبغي على الدول الأعضاء:**

✓ زيادة عدد النساء في مؤسساتها الخاصة بالسلك الدبلوماسي والأمن القومي، واتخاذ خطوات لضمان مشاركة الدبلوماسيات في أدوار قيادية في تسوية النزاع.

**ينبغي على المفاوضين والمبعوثين الخاصين:**

✓ تحمل مسؤولية محددة تتمثل في توجيه النصح إلى جميع أطراف الحوار/محادثات السلام/الإصلاحات الدستورية بشأن قيمة التدابير الخاصة المؤقتة لزيادة أعداد النساء بين الأطراف المتفاوضة. وفي الوقت ذاته، لابد من أن يوجه مكتب الوسيط/المبعوث النصح للمنظمات النسائية الوطنية بشأن نطاق التدابير الخاصة المؤقتة المتاحة ومدى فعاليتها في السياقات الأخرى.

✓ الالتزام بلقاء ممثلي قطاع من المنظمات النسائية في خلال أول 30 يومًا من أي مهمة، وأن يلي ذلك اجتماعات دورية (أربع مرات على الأقل سنويًا) مخططة ويدون لها محاضر. ينبغي ألا تستخدم هذه الاجتماعات لسماع وجهات نظر النساء بشأن تسوية النزاع فحسب، وإنما لتقديم المعلومات أيضًا إلى المجموعات النسائية بشأن فرص المشاركة في الحوار القادم، ومؤتمرات الجهات المانحة، وعمليات السلام الرسمية وغير الرسمية.

✓ الالتزام بإثارة الموضوعات الخاصة بنوع الجنس، بصورة روتينية وطبيعية، لتضمينها في محادثات وقف إطلاق النار ومحادثات السلام، مثل منع العنف الجنسي، وتحقيق العدالة في الجرائم الجنسانية، والتدابير الخاصة المؤقتة للمشاركة السياسية للنساء، والحصص الجنسانية المحددة في قيادة لجان ما بعد النزاعات لتنفيذ اتفاق السلام، والأحكام الخاصة بالشؤون الجنسانية في ترتيبات التعافي الإداري والاقتصادي (بما في ذلك حقوق المرأة في الحصول على الأراضي وملكيتها). على سبيل المثال، ينبغي ألا يركز تقاسم السلطة العسكرية على دمج الجيوش وهياكل القيادة فحسب، ولكن أيضًا على وضع حماية الحقوق والمساءلة المدنية والديمقراطية وضمان تمثيل المرأة في جميع المراحل. وينبغي أن يتضمن تقسيم السلطة الإقليمية حماية حقوق المرأة والمشاركة على المستوى دون الوطني، مع الاهتمام بالعلاقة بين حقوق المرأة وبين القوانين المحلية العرفية والتقليدية.

✓ الالتزام بوجود مستشار في الشؤون الجنسانية ضمن فريق الوساطة بالإضافة إلى تضمين النساء الخبيرات في التحليل السياسي والمجالات الأخرى التي يغطيها الفريق.

✓ الإقرار بأن مشاركة المرأة لا تعني مسؤوليتها عن الأمور النسائية فحسب، وإنما يتاح لها المشاركة وان تصبح من صانعي القرار في نطاق القضايا التي تتضمنها عملية السلام بالكامل.

✓ الالتزام بضمان تدريب الخبراء الفنيين في فريق الوسطاء على الجوانب المتعلقة بالشؤون الجنسانية في مجالهم الفني، وأن تتوافر لهؤلاء الخبراء الفنيين أنفسهم المعرفة الفنية ذات الصلة بتأثير مشاركة المرأة والمهارات اللازمة لدعم الشمول الفعّال.

## المراجع


1. Marie O'Reilly, Andrea Ó Súilleabháin, and Thania Paffenholz, "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes" (International Peace Institute, June 2015), 1.
2. Pablo Castillo Diaz and Simon Tordjman, "Women's Participation in Peace Negotiations: Connections between Presence and Influence," in UN Women Sourcebook on Women, Peace and Security (UN Women, 2012).
3. Suzanne Kianpour, "Iran Negotiations: The Women Who Made the Iran Nuclear Deal Happen," BBC News, 6 أغسطس/آب 2015, http://www.bbc.com/news/world-us-canada-33728879.
4. O'Reilly, Ó Súilleabháin, and Paffenholz, "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes".
5. المرجع السابق، 4.
6. الملاحظات التي ابدتها سونام آنديرليني، المديرة التنفيذية لشبكة العمل الدولي في مجال المجتمع المدني في منتدى 'التفاوض للوصول إلى سلام أفضل: المرأة والمجتمع المدني على الطاولة'، والذي نظمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشبكة العمل الدولي في مجال المجتمع المدني والشبكة العالمية لصانعات السلام ومعهد الولايات المتحدة للسلام، يونيو/حزيران 2014.
7. أدرك المجتمع الدولي لعدة سنوات الحاجة إلى أن تكون التحولات 'شاملة إلى درجة كافية' لكي تنجح (انظر، على وجه الخصوص، "تقرير عن التنمية في العالم 2011: الصراع والأمن والتنمية" (البنك الدولي، 2011).). في حين يبدو أن معيار الإدماج مستقر للغاية ويحمل أولوية لدى الوسطاء، إلا أن الإجابة عن السؤال المتعلق بـ"مَن" يتم تضمينه لم يتم حسمه بنفس الدرجة. من الناحية العملية، لم يُنظر للنساء باعتبارهن جماعة ينبغي دمجها، نظرًا لأن النظرة التقليدية لهن لا تُنبئ بإمكانية تسببهن في الإفساد. انظر Sara Hellmüller, Julia Palmiano Federer, and Mathias Zeller, "The Role of Norms in International Peace Mediation" (NOREF (Norwegian Peacebuilding Resource Centre, 2015.
8. يستند هذا القسم إلى الأبحاث التي طُلب من الأكاديميين ومحللي السياسات والممارسين القيام بها لصالح الدراسة العالمية، وتشمل: Thania Paffenholz et al., "Making Women Count: Assessing Women's Inclusion and Influence on the Quality and Sustainability of Peace Negotiations and Implementation" (Graduate Institute Geneva, Centre on Conflict, Development and Peacebuilding, April 13, 2015); Christine Bell, "Text and Context: Evaluating Peace Agreements for Their 'Gender Perspective'" (University of Edinburgh, Global Justice Academy, UN Women, March 2015); Christine Bell, "Unsettling Bargains? Power-Sharing and the Inclusion of Women in Peace Negotiations" (University of Edinburgh, Political Settlements Research Programme, March 2015); Virginia Bouvier, "Gender and the Role of Women in Colombia's Peace Process" (UN Women, April 27, 2015); Christine Bell and Vanessa Utley, "Chronology of Mindanao Peace Agreements," 2015; Christine Bell and Helia Farahnoosh, "Chronology of the Peace Process and Peace Agreements between the Philippines and the National Democratic Front," 2015; Christine Bell, Sissela Matzner, and Catherine O'Rourke, "A Chronology of Colombian Peace Processes and Peace Agreements," 2015; Irene M. Santiago, "The Participation of Women in the Mindanao Peace Process," June 2015. بالإضافة إلى مجموعة متنامية من الأبحاث الموجودة بالفعل بشأن تأثير مشاركة المرأة: O'Reilly, Ó Súilleabháin, and Paffenholz, "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes"; Laurel Anne Stone, "Women Transforming Conflict: A Quantitative Analysis of Female Peacemaking," متاح من خلال الرابط SSRN 2485242, 2014, http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2485242.
9. Paffenholz et al., "Making Women Count: Assessing Women's Inclusion and Influence on the Quality and Sustainability of Peace Negotiations and Implementation." يبين التبويب المتقاطع درجة تأثير المرأة على التفاوض/التنفيذ/النتيجة للقضايا. تم تحليل 40 دراسة حالة نوعية متعمقة، بما في ذلك التنفيذ في الفترة 1999-2013. وقد تم تعريف المشاركة/الإدماج على أنها لعب دور في نمط من أنماط الإدماج في كل من الأدوار الرسمية وغير الرسمية. وتتضمن حالات التفاوض السلام وبناء الدساتير ومفاوضات التحولات السياسية. تشير استدامة الاتفاقات إلى الدرجة التي يتم بها تناول الأحكام في مرحلة ما بعد الاتفاق وانخفاض العنف المتعلق بالنزاع بعد الاتفاقات بمدة 1 عام و5 أعوام. القيم مُجمَّعة على مستوى الحالة، وهو ما قد يخفي تأثير المرأة أو عدم تأثيرها في بعض أنماط الإدماج.
10. Paffenholz et al., "Making Women Count: Assessing Women's Inclusion and Influence on the Quality and Sustainability of Peace Negotiations and Implementation," 40; O'Reilly, Ó Súilleabháin, and Paffenholz, "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes," 17.
11. Paffenholz et al., "Making Women Count: Assessing Women's Inclusion and Influence on the Quality and Sustainability of Peace Negotiations and Implementation," 40; O'Reilly, Ó Súilleabháin, and Paffenholz, "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes," 11.
12. Laurel Stone, "Quantitative Analysis of Women's Participation in Peace Processes," المرفق الثاني في "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes".
13. المرجع السابق.
14. Paffenholz et al., "Making Women Count: Assessing Women's Inclusion and Influence on the Quality and Sustainability of Peace Negotiations and Implementation," 21.
15. Stone, Quantitative Analysis of Women's Participation in Peace Processes," المرفق الثاني في "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes".
16. Desirée Nilsson, "Anchoring the Peace: Civil Society Actors in Peace Accords and Durable Peace," International Interactions 38, no. 2 (April 2012): 258. انظر أيضًا، Thania Paffenholz, Darren Kew, and Anthony Wanis-St. John, "Civil Society and Peace Negotiations:

Why, Whether and How They Could Be Involved,” International Studies Association Conference, March 2006.

17. Paffenholz et al., “Making Women Count: Assessing Women’s Inclusion and Influence on the Quality and Sustainability of Peace Negotiations and Implementation.”

18. Santiago, “The Participation of Women in the Mindanao Peace Process.”

19. لمزيدٍ من التوضيح، انظر Michelle Bachelet, “Empowering Women to Meet New Challenges, from National Development to Conflict Prevention and Post-Conflict Recovery,” UN Women, May 17, 2011, http://www.empowering- /5/unwomen.org/en/news/stories/2011/women-to-meet-new-challenges-fromnational-development-to-conflict-prevention-and-post-c.

20. Bell, “Text and Context: Evaluating Peace Agreements for Their ‘Gender Perspective.’”15

21. ”تقرير الأمين العام: المرأة والسلام والأمن،“ UN Doc. S/RES/716 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة, 9 أكتوبر/تشرين الأول 2015), الفقرة 14. ظلت إدارة الشؤون السياسية تتتبع البيانات منذ عام 2011 بالمقارنة بالمؤشر الخاص بـ"النسبة المئوية لاتفاقات السلام التي تحتوي على أحكام محددة لتحسين أمن النساء والفتيات وأوضاعهن." انظر، ”Taking Stock, Looking Forward: Implementation of UN Security Council Resolution 1325 (2000) on Women, Peace and Security in the Conflict Prevention and Resolution Work of the UN Department of Political Affairs (2010-2014)“ United Nations Department of Political Affairs, March 2015).

22. ”تقرير الأمين العام: المرأة والسلام والأمن،“ UN Doc. S/RES/716 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2015)، الفقرة 14.

23. Bell, “Text and Context: Evaluating Peace Agreements for Their ‘Gender Perspective.’“ هذا في مقابل 25 في المائة حين لا تكون الأمم المتحدة طرفًا في المفاوضات.

24. Bell, “Text and Context: Evaluating Peace Agreements for Their ‘Gender Perspective,“ صفحة 15 والملحق 1. هذه الأرقام تتضمن أية إشارة إلى ’نوع الجنس‘ أو ’النساء‘ أو إلى نوع من النساء - على سبيل المثال: الأرامل أو الفتيات أو الفتيات اليتيمات أو الأمهات أو الزوجات أو إلى منظمة نسائية (حتى بمجرد صفتها كموقِّعة على الاتفاق)؛ أو إلى اتفاقية خاصة بالمرأة أو إلى القرار 1325 ذاته، أو العنف القائم على النوع الجنسي أو العنف الجنسي أو جرائم محددة من جرائم العنف الجنسي مثل ’الاغتصاب‘؛ أو إلى الجنس أو المساواة بين الجنسين (ولكن لا تتضمن الإشارات العامة إلى المساواة التي لم تذكر فيها هذه الألفاظ تحديدًا).

25. ”Taking Stock, Looking Forward: Implementation of UN Security Council Resolution 1325 (2000) on Women, Peace and Security in the Conflict Prevention and Resolution Work of the UN Department of Political Affairs (2010-2014),“ 14.

26. Bell, “Text and Context: Evaluating Peace Agreements for Their ‘Gender Perspective.’“ من بين جميع الاتفاقات التي تذكر حصصًا للمرأة، هناك 79 في المائة منها تم توقيعها بعد القرار 1325. وبالمثل، بالنسبة للأحكام المحددة التي تتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات، تظهر نسبة 83 في المائة منها في الاتفاقات التي وقعت بعد اعتماد القرار 1325.

27. ”تقرير الأمين العام: المرأة والسلام والأمن،“ UN Doc. S/RES/693 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 23 سبتمبر/أيلول، 2014), المربع.

28. Christine Bell, “Unsettling Bargains? Power-Sharing and the Inclusion of Women in Peace Negotiations” (University of Edinburgh, Political Settlements Research Programme, March 2015), 23.

29. O’Reilly, Ó Súilleabháin, and Paffenholz, “Reimagining Peacemaking: Women’s Roles in Peace Processes,” 11.

30. تم حساب هذه البيانات سنويًا من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة لصالح تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن. انظر، "تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (2015)،" الفقرة 19.

31. المرجع السابق، الفقرة 20.

32. ”Taking Stock, Looking Forward: Implementation of UN Security Council Resolution 1325 (2000) on Women, Peace and Security in the Conflict Prevention and Resolution Work of the UN Department of Political Affairs (2010-2014).“

33. Castillo Diaz and Tordjman, “Women’s Participation in Peace Negotiations: Connections between Presence and Influence.“

34. ”Vicenç Fisas, “Anuario 2008 de Procesos de Paz (Barcelona: Escola de Cultura de Pau, 2008), 20–22.

35. تم حساب هذه البيانات سنويًا من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة لصالح تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن. انظر، "تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (2015)،" 12-13.

36. Paffenholz et al., “Making Women Count: Assessing Women’s Inclusion and Influence on the Quality and Sustainability of Peace Negotiations and Implementation,” 28-29.

37. Paffenholz et al., “Making Women Count: Assessing Women’s Inclusion and Influence on the Quality and Sustainability of Peace Negotiations and Implementation.“

38. للاطلاع على تاريخ مطوَّل لمشاركة المرأة في عملية السلام في كولومبيا، انظر، Bouvier, “Gender and the Role of Women in Colombia’s Peace Process.“

39. "فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، أثناء النقاش الذي دار في مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن" Peacewomen، 29 أكتوبر/تشرين الأول، 2008)، http://www.peacewomen.org/sites/default/files/ngowg_wps_08_0.pdf.

40. هناك بعض الاستثناءات مثل: عملية السلام في بوروندي ما بين 1999-2003، وحكومة الفلبين في المفاوضات عام 2001 ومنذ عام 2004،

والجبهة الديمقراطية الوطنية في الفلبين عام 2011، ولجان المصالحة في عملية السلام الصومالية عام 2001، وحركة اتشيه الحرة (GAM) في إندونيسيا في عام 2005. وبالإضافة إلى ذلك، كانت النساء في مفاوضات السلام بين بابوا غينيا الجديدة وبوغانفيل ما بين 1997-2005، يمثلن واحدة من المجموعات الثلاثة الرئيسية على طاولة مفاوضات السلام، وكنّ من بين الموقِّعات على اتفاق السلام لعام 2001. وتقليدًا، لعبت المرأة في بابوا غينيا الجديدة دورًا هامًا في تسوية النزاعات. See, O'Reilly, Ó Súilleabháin, and Paffenholz, "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes"; Paffenholz et al., "Making Women Count: Assessing Women's Inclusion and Influence on the Quality and Sustainability of Peace Negotiations and Implementation."

41. O'Reilly, Ó Súilleabháin, and Paffenholz, "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes," 9.

42. المرجع السابق، 20-21. تمتلك الحكومة فريقًا للتفاوض يتألف من خمسة أعضاء منهم امرأتان على ارتباط وثيق في نفس الوقت بجماعات الدعوة إلى السلام وبمنظمات المجتمع المدني في الفلبين.

43. المرجع السابق، 29.

44. Paffenholz et al., "Making Women Count: Assessing Women's Inclusion and Influence on the Quality and Sustainability of Peace Negotiations and Implementation," 29.

45. أبحاث أجريت من خلال دراسة مستقلة من إعداد كريستي صامويلز، بناءً على تكليف من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في 2015 بشأن الحوارات الوطنية والتحولات السياسية التشاركية.

46. Laurel Stone, "Quantitative Analysis of Women's Participation in Peace Processes," المرفق الثاني في "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes."

47. Paffenholz et al., "Making Women Count: Assessing Women's Inclusion and Influence on the Quality and Sustainability of Peace Negotiations and Implementation," 20.

48. مدخلات من لوز مانديز، أحد أعضاء الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بالدراسة العالمية.

49. Paffenholz et al., "Making Women Count: Assessing Women's Inclusion and Influence on the Quality and Sustainability of Peace Negotiations and Implementation," 32.

50. إقرارًا بالحاجة إلى أدوات للمساعدة في الأمور العملية التي تخص 'كيفية' إنشاء العمليات التي تضم المجتمع المدني وتراعي المنظور الجنساني في جوهرها في ذات الوقت، قامت إحدى منظمات المجتمع المدني وهي شبكة العمل الدولي في مجال المجتمع المدني (ICAN)، بتطوير 'أداة السلام الأفضل' - وهي أداة مفتوحة المصدر تختص بكيفية تحقيق الشمول في جميع مراحل عملية السلام/الوساطة. انظر "Better Peace Initiative"، شبكة العمل الدولي في مجال المجتمع المدني (ICAN)، تم الدخول إلى الموقع في 10 سبتمبر 2015، http://www.icanpeacework.org/better-peace-initiative/. تم عقد المنتدى رفيع المستوى الخاص بإدارة الشؤون السياسية بشأن المنظور الجنساني وعمليات الوساطة الشاملة، بدعم من الاتحاد الأوروبي والنرويج وفنلندا وبالمشاركة مع مبادرة إدارة الأزمات ومعهد بحوث السلام في أوسلو، ثمانية مرات، ووصل إلى 168 مبعوثًا ووسيطًا ومسؤولاً رفيعًا. يتناول المنتدى المهارات والاستراتيجيات لتحقيق تصميم أكثر شمولاً للعملية وخيارات للأحكام المتعلقة بنوع الجنس في الاتفاقات، بما في ذلك استخدام لغة محددة للمجالات المواضيعية الرئيسية.

51. قامت ماري روبنسون، وهي أول امرأة تُعيَّنها الأمم المتحدة في منصب كبير الوسطاء، بإطلاق منصة البحيرات الكبرى للمرأة المعنية بإطار السلام والأمن والتعاون، لضمان مشاركة النساء في المنطقة في تنفيذ الاتفاق. وبحلول يناير/كانون الثاني 2015، كان هناك 36 جماعة نسائية تلقت منحًا من خلال هذه المنصة، وسوف يتم اختيار المزيد من متلقي المنح على مدار عام 2015.

52. على الرغم من مشاركتهن في النشاط داخل البلاد، تم إقصاء النساء السوريات إلى حدٍ كبير من عمليات السلام رفيعة المستوى. انظر Hibaaq Osman, "Where Are the Syrian Women at the Geneva Peace Talks?," The Guardian, January 23, 2014, http://www.theguardian.com/commentisfree/2014/jan/23/syria-women-geneva-peace-talks.

53. في حين تتعلق إحداها بمباحثات السلام والأخرى بعملية الحوار الوطني، إلا أنهما عمليتان للتحول والتفاوض.

54. Kelly Case, "Without Inclusion, No Hope for Peace in South Sudan," New America - The Weekly Wonk, August 13, 2015, http://www.newamerica.org/the-weekly-wonk/without-inclusion-no-hope-for-peace-in-south-sudan/.

55. أبحاث أجريت من خلال دراسة مستقلة من إعداد كريستي صامويلز، بناءً على تكليف من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في 2015 بشأن الحوارات الوطنية والتحولات السياسية التشاركية.

56. بناءً على تعاقد مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

57. "كلمة ألقتها السيدة بينتا ديوب، أثناء المناقشة المفتوحة التي نظمها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن," 30 نوفمبر/تشرين الثاني, 2012, http://www.peacewomen.org/sites/default/files/bineta_diop_0.pdf.

58. على سبيل المثال، فقدت كثيرات من أعضاء فريق العمل المعني بمشاركة المرأة وهو تحالف عابر للحدود لنشطاء من السودان و جنوب السودان، العديد من أفراد أسرهن في النزاع الأخير. انظر، حالة "بدون شمول، لا أمل للسلام في جنوب السودان."

59. معلومات قدمها المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في بوروندي لصالح الدراسة العالمية.

60. Paffenholz et al., "Making Women Count: Assessing Women's Inclusion and Influence on the Quality and Sustainability of Peace Negotiations and Implementation;" O'Reilly, Ó Súilleabháin, and Paffenholz, "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes."

61. Paffenholz et al., "Making Women Count: Assessing Women's Inclusion and Influence on the Quality and Sustainability of Peace Negotiations and Implementation;" O'Reilly, Ó Súilleabháin, and Paffenholz, "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes."

62. Paffenholz et al., "Making Women Count: Assessing Women's Inclusion and Influence on the Quality and Sustainability of Peace Negotiations and Implementation," 30.

63. المرجع السابق، 36.

64. تكرر هذا في تقرير الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات

السلام في الأمم المتحدة. انظر، "Uniting Our Strengths for Peace - Politics, Partnership and People," UN Doc. 446/S/2015–95/A/70 (الفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام في الأمم المتحدة، 16 يونيو/حزيران, 2015); O'Reilly, Ó Súilleabháin, and Paffenholz, "Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes."

65. يمثل الأثر طويل الأمد على نجاح العمليات من خلال إدماج المرأة و'كيفية' الإدماج، أحد أكثر نقاط الضعف التي ينبغي تناولها، وهو موضوع يمكن أن تكون له مخرجات هامة. احدى المجالات التي يمكن أن تستفيد جميع الجهات الفاعلة – الوسطاء والمجتمع المدني والخبراء – من زيادة بناء القدرات فيها، هي تفعيل النواتج التي تحقق المساواة بين الجنسين في جميع المجالات الفنية لمباحثات السلام. وتشير الأبحاث إلى أن التدريب المعياري العام أو النهج المعياري البحت، له أثر محدود وفي الواقع أنه يمكن أن يؤدي إلى تقوية مقاومة أصحاب الوصاية نظرًا للسلوكيات القائمة. وبدلاً من ذلك، فإن النهج الأكثر تفعيلاً والمتمثل في الاشتراك في المناقشات الفنية المحددة والسعي لإيجاد نقاط دخول إليها يمكن أن يكون أكثر أثرًا. على سبيل المثال، أظهرت الأبحاث الخاصة بتقاسم السلطة أنه على الرغم من قلق منظمات المرأة والناشطين في مجال الدعوة للمساواة بين الجنسين من المشاركة في المناقشات بشأن تقاسم السلطة، إلا أن اللغة الضامنة في هذه الاتفاقات كان لها أثر كبير على حصص مشاركة المرأة السياسية فيما بعد الاتفاقات. إذا أريد للجهات الفاعلة أن تتدخل بفعالية لتشكيل نواتج المساواة الناتجة عن عملية السلام، فلابد أن تفهم العناصر الفنية لتقاسم السلطة وكيفية استخدامها كنقاط دخول لدفع حقوق المرأة إلى الأمام.